مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية
Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

# (مَن) الموصولة في القرآن الكريم – دراسة نحوية تحليلية

شريفة علي الزبيدي
قسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بالقنفذة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

# (Mann) Connected in The Holy Qur'an - An Analytical Grammatical Study

Sharifa Ali Al-Zubaidi
Department of Arabic Language, Al-Qunfudhah University College, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia

| DOI | RECEIVED الاستلام | Edit التعديل | ACCEPTED القبول |
|---|---|---|---|
| https://doi.org/10.37575/h/edu/22002 | 2024/08/21 | 2024/11/20 | 2024/11/19 |
| NO. OF PAGES عدد الصفحات | YEAR سنة العدد | VOLUME رقم العدد | ISSUE رقم المجلد |
| 36 | 2024 | 2 | 13 |

**الملخص:**

تناولت هذه الدراسة (مَن الموصولة في القرآن الكريم)، وقد ترددت (مَن) الموصولة كثيرًا في هذا الكتاب الكريم؛ حيث وردت في أربعمائة وخمسة عشر موضعًا، وسعت الدراسة إلى تقصي (مَن) الموصولة من كل جوانبها، مستعينة في ذلك باستقراء آيات القرآن وأقوال النحويين والمفسرين، فدرست: ماهيتها، وصلتها، وعائدها، ومدى اختصاصها بالعاقل، والمواضع التي تطلق فيها على غير العاقل، وأنها موصول مفرد مذكر في اللفظ، لكنها مشترك في المعنى تدل على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وذكرت المواضع التي جاءت فيها موصولاً مختصًا لا مشتركًا. وبينت أن الغالب عليها التنكير لكنها في بعض المواضع جاءت معرفة، وكشفت الدراسة أن للام المفتوحة الداخلة عليها صورتين؛ صورة جاءت فيها هذه اللام لام ابتداء جيء بها للتأكيد، والصورة الأخرى اختلفت الأقوال فيها؛ وأنها إما لام ابتداء للتأكيد، أو لام قسم، أو لام زائدة للتأكيد، أو لام ابتداء وقسم في وقت واحد، ثم تناولت القول بزيادة (مَن) الموصولة، وأثبتت أنها لا تأتي زائدة في القرآن، ثم تناولت المواقع الإعرابية لـ(مَن) الموصولة.

**الكلمات المفتاحية:** مَنْ، الموصولة، القرآن، نحوية، تحليلية.

**Abstract:**

This study dealt with (from the connected person in the Holy Qur'an), which was often mentioned in this holy book. As it was mentioned in four hundred and fifteen places, the study sought to investigate (who) is connected in all its aspects, using the help of extrapolating the verses of the Qur'an and the sayings of grammarians and commentators, so it studied: its nature, its connection, its return, the extent of its specification to the rational, and the places in which it was used to refer to the non-rational, "A verse that has a masculine singular in pronunciation, but has a common meaning that indicates masculine, feminine, singular, dual, and plural. She mentioned the places where it has characteristics that are not shared. He explained that it is mostly indefinite to reach an explanation in some places for knowledge, and the study revealed that there are two forms for the open lam inside it; one form because it is redundant, this lam is the origin of a lam that comes for emphasis, and the other form differed in the saying about it, except for a lam of beginning for emphasis, or a lam of an oath, or its lam for emphasis, or a lam of beginning and an oath at the same time, then came the saying of the saying (man) the relative, and proved that it does not come redundant in the Quran, then connected the grammatical positions of (man) the relative.

**Keywords:** Manī, Connected, The Qur'an, Grammatical, Analytical.

## المقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ، أنزله بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن كتاب الله هو عماد اللغة الفصيحة، وهو حاكم ألفاظها وأدواتها وتراكيبها وأساليبها ومعانيها.

وهذه الدراسة تدور حول (مَن) الموصولة، وعنوانها (مَنْ الموصولة في القرآن الكريم، دراسة نحوية تحليلية).

## أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من أنه تناول الظاهرة اللغوية في ضوء القرآن الكريم تناولاً وصفيًّا أكثر منه معياريًّا، ومعنى هذا أن النتائج التي سيُتوصل إليها – إن لم يكن للاجتهاد فيها دخلٌ – ستأتي صحيحة بقدر كبير؛ لأن

مرتكز الدراسة ومنطلقها ومعتمدها كتاب الله الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ فهذا الكتاب العظيم هو ديوان العربية وأساسها، تقاس به قبل أن تقاس بكلام غيره.

**أسباب اختيار الموضوع:**

١- التنويه بمدى جدوى دراسة الجوانب اللغوية في ضوء القرآن الكريم، والتنبيه إلى أهمية مثل هذه الدراسات في تطوير الدرس النحوي واللغوي.

٢- الرغبة في دراسة (مَن) الموصولة من جوانبها كافة؛ حيث إنّ هذه الجوانب دُرِستْ متفرقة في مؤلفات القدماء والمحدثين وبعض الأبحاث والمقالات.

٣- تعرف ما تؤديه (مَن) الموصولة من دور وظيفي نحوي ودلالي في النص القرآني.

**الدراسات السابقة:**

هناك دراسات سابقة في الموضوع، لكنها تختلف عن دراستي من جوانب عدة، ومن أهم هذه الدراسات:

١- الموصولان العامان (مَن) و(ما) والموصولات الخاصة – دراسة في السلوك التوزيعي، للدكتور: فيصل إبراهيم صفا[١].

وهذا البحث اختلف عن بحثي من حيث إنه تناول جميع الأسماء الموصولة العام (المشترك) منها والخاص (النص)، وقام على المقارنة؛ لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، لكن دراستي تركزت حول (مَنْ) فقط، وركزت على ما تختص به من بين الأسماء الموصولة.

٢- (مَن) الموصولة في القرآن الكريم بين التعريف والتنكير، للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان[٢].

ركزت هذه الدراسة على جانب واحد من الجوانب المتعلقة بـ(مَنْ) هو: إثبات أنها نكرة دالة على العموم في مخالفة جلية لما أجمع عليه النحاة من أنها معرفة بمنزلة (الذي) دالة على معين.

واختلفت دراستي عن هذه الدراسة من جهتين: الأولى- أن دراستي تناولت جميع الجوانب النحوية والدلالية المتعلقة بـ(مَنْ)، والأخرى- هذه الدراسة توصلت إلى أن (مَنْ) نكرة دالة على العموم ولا تأتي معرفة، على حين أن دراستي أثبتت أنها أتتْ نكرة دالة على العموم في مواضع، وفي مواضع أخرى أتتْ معرفة دالة على معين.

٣- الأسماء الموصولة العامة في القرآن الكريم – دراسة نحوية دلالية، لمطيع سليمان محمد القريناوي[٣].

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الحروف والأسماء الموصولة بشكل عام، وتناول الفصل الثاني المواقع الإعرابية التي شغلتها (مَنْ) و(أي) في القرآن الكريم والدلالات البلاغية لاستخدامهما، وتناول الفصل الثالث المواقع الإعرابية التي شغلتها (ما). فهذه الدراسة لم تتناول إلا جانبًا واحدًا من جوانب (مَنْ) وهو مواقعها الإعرابية في القرآن الكريم، على حين أن دراستي تناولت جميع الجوانب المتعلقة بـ(مَنْ) البالغة سبعة جوانب.

٤- الأسماء الموصولة العامة في سورة البقرة – دراسة نحوية تطبيقية، للدكتورة إيمان عبد الله أحمد[٤].

(١) بحث منشور في مجلة الآداب الصادرة عن قسم اللغة العربية بكلية الآداب واللغات – جامعة منتوري قسنطينة بالجزائر، العدد: ٦، السنة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢) بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة الموصل – العراق، المجلد: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٩م.

(٣) رسالة ماجستير – قسم اللغة العربية بكلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة – ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.

(٤) بحث منشور في مجلة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد: ٢٥، العدد: ١، يناير ٢٠٢١م.

هذه الدراسة تناولت الموصولات بشكل عام وسريع، ثم ركزت فيما يتعلق بـ(مَنْ) على مواقعها الإعرابية، فهي تناولت – أيضًا – جانبًا واحدًا من جوانب (مَنْ) وفي سورة البقرة فقط، على حين أن دراستي تناولت (مَن) من جوانبها كافة وفي القرآن الكريم كله.

**صعوبات الدراسة:**

انطوت دراسة (مَن) الموصولة في القرآن الكريم على بعض الصعوبات، ومرجع هذا إلى:

١- تردد (مَن) الموصولة بكثرة في آيات الذكر الحكيم، وقد استقرأت القرآن الكريم فوجدتها ترددت نحوًا من أربعمائة وخمسة عشر موضعًا، وهذا تَطَلَّبَ مني بذل الجهد في التأمل ومعاودة النظر في هذه المواضع؛ لتمييز الظواهر بعضها عن بعض، وترتيبها، وتصنيفها، وانتقاء الشواهد للتمثيل لكل ظاهرة والتدليل عليها، وتحليل هذه الشواهد تحليلاً يظهر دور (مَن) الموصولة الوظيفي والدلالي، وأحيانًا: السياقي، وهذا من غير شك يمثل صعوبة بالغة.

٢- تردد(مَن) الموصولة بكثرة في كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها مع وجود دراسات سابقة فيها، استدعى سعيًا حثيثًا في تتبع الظاهرة؛ لاستقصائها من جوانبها كافة، وهذا – أيضًا – تطلب جهدًا وانطوى على صعوبة.

**منهج الدراسة:**

تبنّتْ الدراسة منهجًا استقرائيًّا يعتمد على: تحديد القضايا النحوية المتعلقة بـ(مَن) الموصولة، وتوصيفها، واستقراء الشواهد الممثلة لكل قضية منها، وانتقاء شواهد منها؛ للتمثيل لها والتدليل عليها، وتحليل هذه الشواهد تحليلاً كاشفًا عن مدى دقّة التوجيه النحوي وصحته، وكاشفًا عن دلالات (مَن) الموصولة في سياقها اللغوي.

**خطة الدراسة:**

لتحقيق المتوخى من الدراسة قسمتُها إلى: مقدمة، وسبعة مباحث، وخاتمة، تتلوها قائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة تناولت فيها: أهمية اللجوء إلى القرآن الكريم في الدراسات اللغوية العربية، والإشارة إلى كثرة تردد (مَن) الموصولة في القرآن الكريم، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وصعوبات الدراسة، والمنهج المتبع فيها، وخطتها.

والمبحث الأول درست فيه: (مَن) الموصولة وصلتها.

والمبحث الثاني درست فيه: اختصاص (مَن) بالعاقل وذي العلم.

والمبحث الثالث درست فيه: (مَن) الموصولة موصول مشترك.

والمبحث الرابع درست فيه: (مَن) بين التعريف والتنكير.

والمبحث الخامس درست فيه: دخول اللام المفتوحة على (مَنْ).

والمبحث السادس درست فيه: القول بزيادة (مَن) الموصولة.

والمبحث السابع درست فيه: المواقع الإعرابية لـ(مَن) الموصولة.

والخاتمة ذكرت فيها: نتائج البحث وتوصيته.

وأخيرًا جاءت قائمة المصادر والمراجع.

وأرجو من الله أن تكون الدراسة قد حققتْ المرجو منها، وأن تكون من العلم النافع الذي يفيد منه الباحثون والباحثات وشُدَاة العلم.

**المبحث الأول:**

**(مَن) الموصولة وعائدها وصلتها.**

(مَن) الموصولة عند النحاة موصول اسميٌّ معرفة مشترك غير مختص مبهم موضوع للعاقل، مبني كـ(الَّذِي)؛ لأنّ ما بعده من الصلة من تمامه، فهو بمنزلةِ بعض الاسم، ولا يستقلّ بنفسه، وبعضُ الاسم مبنى لا يستحِق الإعرابَ؛ لخروجه عن شَبَهِ الأسماء المتمكِّنة، وشَبَهِه بالمضمرات والحروف بنَقْصِ لفظه. ألا ترى أنّ (مَنْ) على حرفَيْن، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثةِ أحرف؛ فلمّا بعُدتْ من الظاهر بُنيتْ[٥].

و(مَنْ) اسم مفتقر «أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية»[٦]، مفتقر إلى ذلك «افتقارًا مستمرًّا»[٧].

فقوله تعالى مثلاً: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ ﴾ [البقرة: ٨]. نجد أن (مَنْ) موصول اسمي، وجملة (يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ) صلته، وهي تشتمل على عائد يعود عليه وهو الضمير المستتر في الفعل (يَقُولُ)، وتقديره: هو، والضمير (نَا) المتصل في (آمَنَّا)، والضمير (هم) في (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)؛ فـ«الضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملاً على لفظها، وأن يُثَنَّى ويجمع ويؤنث حملاً على معناها، وقد جاء في هذه الآية على الوجهين»[٨].

وجملة الصلة صريحة خبرية غير طلبية ولا إنشائية.

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ۝٤٣ ﴾ [الرعد: ٤٣]، نجد (مَن) اسمًا موصولاً، والجملة الاسمية (عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) المكونة من الخبر المقدم شبه الجملة الظرف (عِنْدَهُ) والمبتدأ المؤخر (عِلْمُ الْكِتَابِ) هي الصلة، وهذه الجملة مشتملة على ضمير عائد إلى (مَن) الموصولة وهو ضمير الهاء المتصل بالظرف عند في (عِنْدَهُ). والذين عندهم علم الكتاب: هم أهل الكتاب من اليهود والنَّصارَى، لكن ليس كلهم، وإنما أناس منهم كانوا يشهدون بالحقّ ويقرُّون به، ويعلمون أن محمدًا رسول الله، كعبد الله بن سَلام[٩].

وقال الزجاج: «(مَن) الموصولة يعود على الله عز وجل»[١٠]، الذي «عنده علمُ جميعِ المؤمنين. فالمعنى: كفى بالله شهيدًا فعنده علم الكتاب»[١١].

وهذا القول له وجاهته، ويؤيّده قراءة ابْن عَبَّاس والحسن وسعيد بن جبير: ﴿وَمِنْ عِنْدِهُ﴾ بكسر الميم والدال[١٢]،

(٥) يراجع: برهان الدين بن القيم: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، (أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م) ١٤٥/١. وابن يعيش: شرح المفصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) ٣٧٩/٢، ٣٨٠. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني: جامع الدروس العربية، (المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م) ١٣١/١ وما بعدها.

(٦) ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م) ١٨٦/١.

(٧) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، (دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ) ٦٤١/٢.

(٨) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي، د. ت) ٢٨١/١.

(٩) يراجع: أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ١٥١/٣.

(١٠) المصدر السابق، ١٥١/٣.

(١١) القشيري: لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، د. ت.) ٢٣٨/٢.

(١٢) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م) ٣٢٩/٤. ورويت عن الأعمش عند: أبي الفتح عثمان بن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات

أي: الله شهيد بيننا وعلم الكتاب من عنده، وهذه القراءات يراد فيها الله تعالى، لا يحتمل لفظها غير ذلك[١٣]، ويدل لهذه القراءات قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ ﴾ [الرحمن: ١-٢].

وترجيح هذا القول الأخير لا يعني أن القول الأول غير صحيح، كلا؛ إذ يشهد للقول الأول قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾ [الأحقاف: ١٠]، فهم «يشهدون بنعته في كتبهم»[١٤]؛ و«لأن البراهين إذا صحت وعرفها من قرأ الكتب التي أنزلت قبل القرآن كان أمرًا مؤكدًا»[١٥].

هذا عندما تكون الصلة جملة صريحة، أما الصلة التي جاءت جملة مؤولة، أي: شبه جملة، فمثالها ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيۡنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ ﴾ [يونس: ٧٣]، فصلة (مَن) في الآية الظرف شبه الجملة (مَعَهُ)، وشبه الجملة دائمًا ما يؤول بجملة؛ إذ تتعلق شبه الجملة بفعل محذوف، والتقدير: ومن آمن معه، والعائد الضمير المستتر في الفعل المحذوف.

ومثله قول الله تعالى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗ ﴾ [يونس: ٩٢]، فصلة (مَن) الموصولة أيضًا: الظرف شبه الجملة (خَلْفَكَ) متعلق بصلة الموصول المحذوفة، والتقدير: لمن جاء خلفك. والعائد: الضمير المستتر في الفعل المحذوف.

ومثال الصلة (الجار والمجرور) ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ ﴾ [يونس: ٩٩]، فصلة (مَن) الموصولة شبه الجملة (فِي الْأَرْضِ) المتعلق بمحذوف، والتقدير: من استقر في الأرض، والعائد هو الضمير المستتر في الفعل المحذوف، والتقدير هو: باعتبار اللفظ، وباعتبار المعنى يكون العائد هو الضمير المتصل في (كُلُّهُمْ)، واعتبار المعنى هنا أقوى؛ لأن الظاهر الملفوظ أقوى في الدلالة من المقدر الملحوظ.

وقيدوا «الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للمحصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعدُ، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه»[١٦]، هذا «مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف، أما جملة الأمر والنهي فذهب الكسائي إلى جواز ذلك، فتقول: الذي اضربه، أو: لا تضربه زيدٌ. وأما جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمها عند المازني حكم الجملة الأمرية والنهيية عند الكسائي، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمه الله زيدٌ، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، بل هو أحرى بذلك؛ لأنه إذا أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي

والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ٣١/٢.

(١٣) يراجع: أبو زكريا الفراء: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، (دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.) ٦٧/٢. وابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ) ٣٢٠/٣.

(١٤) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، (دار الريان للتراث – القاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ٥٣٦/٢.

(١٥) أبو جعفر النحاس: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ) ٥٠٩/٣.

(١٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ١٨٧/١.

فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى»[١٧].

وباستقراء جملة صلة (مَنْ) في مواضعها في القرآن الكريم، وجدتُ أن الجملة الفعلية هي أكثر الأنواع ترددًا، وأكثر الجمل الفعلية التي جاءت صلة لـ(مَنْ) جاء فعلها مثبتًا، ماضيًا كان هذا الفعل أو مضارعًا، فمما جاء فيه فعل الصلة ماضيًا مثبتًا قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦]. وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠ ﴾ [الشمس: ٩-١٠]. فقد جاءت الأفعال (آمَنَ) و(زَكَّى) و(دَسَّ) في جملة صلة (مَنْ) وكلها أفعال ماضية مثبتة.

ومما جاء فيه فعل الصلة مضارعًا مثبتًا قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [المدثر: ٣١]. وقوله تعالى: ﴿ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ۝١٠ ﴾ [الأعلى: ١٠] فالأفعال (يَنْصُر) و(يَشَاءُ) و(يَخْشَى) أفعال مضارعة مثبتة جاءت في جملة الصلة.

وجاء الفعل (لَيْسَ) في صلة (مَنْ) في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝٢٠﴾ [الحجر: ٢٠].

وجاء الفعل المضارع منفيًّا بـ(لا) في صلة (مَنْ) في عدة مواضع من القرآن، منها: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤٠ ﴾ [يونس: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ۝١٦ ﴾ [طه: ١٦]. وقوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٢١ ﴾ [يس: ٢١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ ﴾ [الأحقاف: ٥].

فأفعال جملة صلة (مَنْ): (يُؤْمِنُ) و(يَصُدّ) و(يَسْأَل) و(يَسْتَجِيبُ) كلها جاءت منفية بـ(لا).

وجاء الفعل المضارع منفيًّا بـ(لم) في صلة (مَنْ) في عدة مواضع من القرآن، منها: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر: ٧٨]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ۝٢١ ﴾ [نوح: ٢١]. فأفعال صلة (مَنْ): (يَكُنْ) و(نَقْصُصْ) و(يَزِد) جاءت منفية بـ(لم).

وجاءت صلة (مَنْ) جملة قسمية في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء: ٧٢]؛ فـ«اللام في (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن) للابتداء بمنزلتها في: إن الله لغفور. ومن موصولة، وفي (لَيُبَطِّئَنَّ) جواب قسم محذوف، تقديره: وإن منكم لمن أقسم بالله ليبطئن. والقسم وجوابه صلة (مَنْ)، والضمير الراجع منها إليه ما استكنّ في (لَيُبَطِّئَنَّ) أي: ليتثاقلن وليتخلفن عن الجهاد، وبطؤ بمعنى أبطأ، أي: تأخر»[١٨]. ومجيء الجملة القسمية صلة جوَّزه

(١٧) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، (دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٤٤٥هـ) ٣/٧.

(١٨) أبو البركات النسفي: تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بديوي، (دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ١/٣٧٢.

بعضُهم[١٩]، واستدلوا «بهذه الآيةِ على أنه يجوز وصلُ الموصولِ بجملةِ القسمِ وجوابِه إذا عَرِيَتْ جملةُ القسمِ من ضمير عائد على الموصول، نحو: جاء الذي أحلفُ باللَّهِ لقد قام أبوه... ولا دَلالةً في ذلك، إذ لقائلٍ أن يقول: ذلك القسمُ المحذوفُ لا أقدِّرُه إلا مشتملاً على ضميرٍ عائدٍ الموصول»[٢٠]، ثم إن العائد مستكنّ في (لَيُبَطّئَنَّ).

وذكر السمين أن بعضهم جعل هذه الآية ردًّا على قدماء النحاةِ؛ حيث زعموا منعَ مجيء الجملة القسمية صلة[٢١]، وينقضه ما ذهب إليه الفراء – وهو من قدماء النحاة – في قوله حول الآية: «دخلت اللام في (ليُبَطِّئنّ)، وهي صلة لـ(مَنْ) على إضمار شبيه باليمين، كما تقول فِي الكلام: هذا الَّذِي ليقومن. و: أرى رجلاً ليفعلن ما يريد»[٢٢]؛ حيث يفهم من هذا القول أن الفراء يجيز مجيء جملة القسم صلة للاسم الموصول، إذن قدماء النحاة لم يمنعوا ذلك، قد يكون بعضهم منع ذلك.

ومن الذين جوزوا مجيء جملة القسم صلة: أبو حيان في قوله: «(لَيُبَطِّئَنَّ) جواب قسم، والقسم وجوابه في موضع صلة لـ(من)، التقدير: وإن منكم للذي والله لَيُبَطِّئَنَّ»[٢٣]

وذكر ابن مالك أن ابن السراج منع مجيء الجملة القسمية صلة؛ لأن الجملة القسمية والجملة الطلبية كل ذلك لا يفيد تعيين ما قُصِدَ[٢٤].

والناظر في قول ابن السراج: «ورد بعض أهل النحو: الذي ليقومن زيدٌ. فيما حكى الفراء، وقال: فاحتججنا عليه بقوله: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾»[٢٥].. يتبين له خلاف ما هو منسوب إليه، وأنه لم يمنع مجيء الجملة القسمية صلة؛ إذ سكت عن كلام الفراء، والسكوت دليل الموافقة.

وذهب آخرون إلى أن «الموصول به في الحقيقة إنما هو جملة جواب القسم، وهي خبرية، وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية فليست مذكورة لذاتها، بل لتقوية الجملة وتأكيدها»[٢٦].

هذه أقوال ثلاثة، أقواها وأصحّها الأول، وهو جواز مجيء جملة القسم المكونة من: القسم وجوابه صلة لـ(مَنْ)؛ إذ لا يوجد ما يمنع ذلك وقد نزل به الذكر الحكيم.

وجاءت صلة (مَنْ) جملة شرطية في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ ﴾ [يس: ٤٧]. جملة (لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ) لا محل لها؛ لأنها صلة (مَنْ)، وقيل: الجملة الشرطية (يَشَاءُ اللَّهُ) هي: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب[٢٧]. وليس هذا القول بشيء؛ لأن جملتي الشرط والجواب مع أداة الشرط في منزلة الجملة الواحدة، ولا يتم المعنى إلا بهما، فلابد أن تكون الجملة الشرطية بمجموع مكوناتها هي الصلة، ثم إن عائد (مَنْ) موجود

(١٩) يراجع: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) ٢٨٧/١.

(٢٠) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (دار القلم، دمشق، د. ط. د. ت.) ٢٩/٤. وابن عادل الحنبلي الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ٤٨٧/٦.

(٢١) يراجع: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٢٩/٤.

(٢٢) يراجع: معاني القرآن، ٢٧٥/١.

(٢٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٣/٣.

(٢٤) يراجع: شرح الكافية الشافية، ٢٨٧/١، ٢٨٨.

(٢٥) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت) ٣٤٠/٢.

(٢٦) بدر الدين الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن محمد المفدى ومحمد السعيد عبد الله عامر، (رسالتا دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ١٧٩/٢، ١٨٠.

(٢٧) يراجع: بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ) ٤٦١/٩.

في جملة الجواب (أَطْعَمَهُ) لا جملة الشرط (يَشَاءُ اللَّهُ)، فكيف يقال: إن جملة الشرط هي جملة الصلة؟

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾ [آل عمران: ٧٥]. جملتا (إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) و(إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) صلة لـ(مَنْ)، والعائد موجود في جملتي الشرط والجواب، وهو ضمير (الهاء) المتصلة بالفعل (تأمنه) و(يؤده) في الجملة الشرطية الأولى، والمتصلة بالفعل (تأمنه) و(لا يؤده) في الجملة الشرطية الثانية.

**المبحث الثاني:**

**اختصاص (مَن) بالعاقل.**

(مَن) الموصولة تختص بالعاقل، هذا هو الأصل عند النحاة، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩]، وقوله: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود: ١١٢].

لكن وردت في القرآن الكريم وفي كلام العرب مستعملة لغير العاقل، وذلك في ثلاث مسائل:

**أحدها**– تنزيل غير العاقل منزلة العاقل، كقوله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ ﴾ [الأحقاف: ٥].

(مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ)، «يعني: الأصنام لا تجيب عابديها إلى شيء يسألونه»[٢٨]، «فعبر بـ(مَنْ) عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ القَطا إِذْ مَرَرْنَ بِي
فَقُلْتُ وَمِثلي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[٢٩]

وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي[٣٠]

... أوقع (مَنْ) على الطلل – وإن كان من قبيل ما لا يعقل – لما ناداه وحياه؛ فعامله لذلك معاملة من يعقل، وكذلك لما بكى إلى سرب القطا وناداها، وطلب منها إعارة جناح، أطلق (مَنْ) على ما لا يعقل؛ إذ عاملها بذلك معاملة من يعقل»[٣١]، كما وقع في الآية مع الأصنام لما دعاها المشركون منزلين إياها منزلة العاقل الذي يسمع الدعاء ويجيب الداعي؛ «فدعاء الأصنام ونداء القطا والطلل سوَّغ ذلك»[٣٢].

ومثله قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ۝١٢ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ [الحج: ١٢-١٣].

(مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) «يعني: الوثن»[٣٣]، والوثن حجر جماد غير عاقل استخدمت له (مَنْ) التي وضعت

(٢٨) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٢٤٩/٧، ٢٥٠.

(٢٩) يراجع: أبو علي القالي: الأمالي، (دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م) ١٤٠/١، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٢٧٧/١. والسمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٢٠٤/٧.

(٣٠) امرؤ القيس: ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) ص١٣٥.

(٣١) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٢٤/٣-١٢٥.

(٣٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات يوسف هبود، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط. د. ت.) ١٥٤/١.

(٣٣) ابن أبي زمنين المالكي: تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبي عبد الله حسين عكاشة ومحمد مصطفى الكنز (الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م) ١٧٣/٣.

للعاقل، وذلك أن المشرك يدعوه، ويرجو نفعه، مع أنه لا ينفع ولا يضر.

**المسألة الثانية**- أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه (مَنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [النحل: ١٧]؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام. وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج: ١٨]؛ لشموله الآدمي وغيره.

**الثالثة**- أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فُصِّلَ بـ(مَن) الموصولة، نحو قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥]. فلفظ (دابة) عامٌّ فُصِّلَ في: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ و: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ و: ﴿ مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾؛ لاقترانهما بالعاقل في عموم﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾[٣٤].

وزعم قطربٌ أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل دون اشتراطِ ما يصحّحُ ذلك، وجعل من ذلك قولَه تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الحجر: ٢٠]، وذكر ابنُ مالك أن هذا القولَ غيرُ مرضٍ؛ إذ لا دليل عليه، ولا مُحوِجَ إليه[٣٥].

وهنا لمحة طريفة تعرض لها الزمخشري وأكد عليها ابن يعيش حين قال: «وإنما قال[٣٦]: "تختص بأُولي العِلْم"، ولم يقل: "بأُولي العقل" على عادة النحويّين؛ لأنه رآها تُطلَق على البارئ سبحانه في نحو قوله: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك: ١٤]، والبارئ سبحانه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل، فاعرفه»[٣٧].

ويمكن التفريق في الإطلاق بين الله وبين العقلاء من بني البشر، فيقال: (مَن) الموصولة تختص بأولي العلم، هذا في حق الله، وتختص بأولي العقل مع البشر؛ إذ ليس كل البشر علماء، ففيهم العالم وغير العالم، و(مَن) الموصولة تستعمل للعالِم وغير العالِم من بني البشر، وجميع بني البشر يصدق عليه وصف عاقل، فالأولى مع البشر أن يقال: (مَن) الموصولة للعاقل.

**المبحث الثالث:**

**(مَن) الموصولة موصول مشترك.**

(مَن) الموصولة اسم موصول عام أو مشترك، فتستعمل للعاقل مفردًا ومثنًى وجمعًا، مذكرًا ومؤنثًا، وقد ذكر النحاة أنها في اللفظ واحد مذكر، لكنها معنًى تدل على المثنى والجمع، وتدل على المؤنث كما تدل على المذكر، فهي مفردة مذكرة لفظًا، وتستعمل معنًى في التثنية والجمع والتأنيث بلفظ واحد، والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملاً على لفظها، وأن يثنى ويجمع ويؤنث حملاً على معناها[٣٨]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة: ٦٢].. «وجاز أن يقال: (فَلَهُمْ)؛ لأن (مَنْ) لفْظُها لفظُ الوَاحِدِ، وتقع على الواحد والاثنين والجمْع والتأنيث والتذكير، فيحمل الكلام على لفظها فيُفرد ويُذَكَّر، ويُحمَل على معناها فيُثنَّى ويُجْمَعُ ويؤنث»[٣٩].

(٣٤) يراجع: المصدر السابق، ١٥٦/١.

(٣٥) يراجع: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٦/١.

(٣٦) أي: الزمخشري في: المفصل في صنعة الإعراب، د. علي بو ملحم، (مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م) ص١٨٧.

(٣٧) شرح المفصل، ٤١٤/٢، ٤١٥.

(٣٨) يراجع: أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢٤/١.

(٣٩) أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ١٤٦/١.

وسأناقش هذه القضية في المسألتين الآتيتين:

الأولى- (مَن) الموصولة بين الإفراد والتثنية والجمع.

والثانية- (مَن) الموصولة بين التذكير والتأنيث.

**الأولى- (مَن) الموصولة بين الإفراد والتثنية والجمع:**

قال الأخفش عند تناوله قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ ﴾ [البقرة: ٨]: «جعل اللفظ واحدًا، ثم قال: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾، فجعل اللفظ جميعًا، وذلك أن (مَن) الموصولة اللفظ بها لفظ واحد، ويكون جميعًا في المعنى، ويكون اثنين. فإن لفظت بفعله على معناه فهو صحيح، وان جعلت فعله على لفظه واحدًا فهو صحيح»(٤٠)، ومما جاء من ذلك قوله تعالى: «﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢]، فحُمل مرّةً على اللفظ، ومرّةً على المعنى.

ومنه قولُ الشاعر [من الطويل]:

تَعَشَّ فإنْ واثَقتَني لا تَخُونُني
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ(٤١)

ثَنَّى العائدَ حين عَنَى اثنين»(٤٢)، والعائد هنا ألف الاثنين في: يصطحبان.

ولـ(مَنْ) في القرآن الكريم من حيث الإفراد والتثنية والجمع أحوال:

**الحال الأولى**- جاءت مفردًا لفظًا دون اعتبار للمعنى، والدليل أن صلتها جاءت على صيغة الإفراد، مع أن الحديث – كما يدل السياق اللغوي – يتناول جماعة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. فظاهر الكلام أن يقال: (لَمَنْ يُؤْمِنُونَ)، لكن تم العدول عن الجمع إلى الإفراد، فكان اللفظ مفردًا، والمعنى جمعًا، وبذا فـ(مَنْ) مفرد في اللفظ؛ ومما يؤكد أن معناها جمع أنها تشير إلى جمع من أهل الكتاب، وقوله تعالى في آخر الآية وصفًا لهم: (خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ) بالجمع.

وجاءت مواضع كثيرة من مواضع (مَن) الموصولة في القرآن على هذه الصورة التي تجد لها في منطوق الكلام ما يدل على أن المقصود بـ(مَنْ) في المعنى: الجمع وليس المفرد.

وهناك صورة أخرى لا يوجد في منطوق الكلام ما يدل على معنى الجمع، لكن مفهوم الكلام وسياقه المقامي دالٌّ على معنى الجمع، وهذه الصورة ترددت كثيرًا، ومنها ما ورد في قول تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ١١٦]، وقوله: ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [هود: ١٠٣]، وقوله: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ۝٦٢ ﴾ [الفرقان: ٦٢]، وقوله: ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ۝٣٢ مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ۝٣٣ ﴾ [ق: ٣٢-٣٣].

ولعل مرد العدول بـ(مَنْ) في الآيات السابقة عن الجمع إلى المفرد مع أن المراد هو الجمع أمران:

(٤٠) معاني القرآن، ٣٦/١، ٣٧. ويراجع: أبو الحسن الباقولي: إعراب القرآن، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، (دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ) ٣٦٩/١.

(٤١) البيت للفرزدق: ديوانه، ضبط: إيليا الحاوي، (منشورات دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م) ٥٩٠/٢.

(٤٢) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٥٠/٢.

الأول- أن الأصل في (مَنْ) لفظًا: الإفراد، فهي في الأصل لفظ مفرد؛ ولذلك غلب على صلتها مجيئها لفظ دال على الإفراد.

الثاني- أن الآيات التي وردت فيها (مَنْ) مفردًا لفظًا مع أن معناها الجمع، آيات تتعلق بالتكاليف الشرعية المتعلقة بالإيمان والكفر والعمل الصالح والطالح، وكأن العدول عن معنى الجمع إلى الإفراد اللفظي لـ(مَنْ) الهدف من ورائه بيان أن هذه التكاليف الشرعية شخصية والمسؤولية عنها خاصة وليست عامة، وكما قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المدثر: ٣٨].

**الحال الثانية**- جاءت (مَنْ) في بعض المواضع مفردًا لفظًا ومعنى، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿ * تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].. فـ(مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) هو: موسى عليه السلام[٤٣]، المشار إليه بـ(مَنْ)، وقد تم التصريح بهذا في مواضع أخر من القرآن؛ حيث قال سبحانه: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال جل وعلا: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقد يكون «المراد بالموصول إما موسى عليه السلام فالتعريف عهدي، أو كل من كلمه الله تعالى عن رضا بلا واسطة، وهم آدم – كما ثبت في الأحاديث الصحيحة – وموسى وهو الشهير بذلك، ونبينا صلى الله عليه وسلم وهو المخصوص بمقام قاب والفائز بعرائس خطاب ما تعرض بالتعريض لها الخطاب»[٤٤].

وعليه فـ(مَنْ) هنا مفردٌ لفظًا، جمع معنًى.

والذي أرجحه أن المقصود بالموصول في الآية الكريمة هو موسى عليه السلام؛ لأن الله قال له مخاطبًا – كما ورد في القرآن –: ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أي: «اخترتك على الناس (بِرِسَالَاتِي) إلى خلقي، أرسلتك بها إليهم، (وَبِكَلَامِي)، كلمتك وناجيتك دون غيرك من خلقي»[٤٥]؛ وعليه، فـ(مَنْ) في قوله: (مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) دالة على موسى عليه السلام بدلالة الإطلاق في قوله: (اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ)، فـ(مَنْ) – إذن – مفردٌ لفظًا ومعنًى.

والمقصود بـ(مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا) في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ [يوسف: ٢٥].

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩].. (مَنْ) تشير إلى بنيامين أخو يوسف، «ولم يقل: إلا السارق؛ لأنه علم أن بنيامين ليس بسارق، فلذلك عَرَّضَ»[٤٦].

ومما جاءت فيه (مَن) مفردًا لفظًا ومعنًى (مَنْ خَلَقْتَ طِينًا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ ﴾ [الإسراء: ٦١]. فالمقصود: آدم عليه السلام، الذي «خُلِقَ من تراب الأرض من عَذْبِها ومِلْحِها»[٤٧].

(٤٣) يراجع: جمال الدين القاسمي: تفسيره (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ) ١٨٧/٢. وابن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، (نشره: د. حسن عباس زكي، ١٤١٩هـ) ٢٨٢/١.

(٤٤) شهاب الدين محمود عبد الله الحسيني الألوسي: تفسيره (روح المعاني)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ) ٤/٢.

(٤٥) أبو جعفر ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د. ت) ١٣/ ١٠٥.

(٤٦) عبد القاهر الجرجاني: دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآي والسور، تحقيق: وليد أحمد صالح الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي (مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) ٣/ ١٠١٢.

(٤٧) الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ) ١٣٥/٣.

وكذلك جاءت في قوله تعالى: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ [مريم: ٢٩]، فقوله: (مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) هو: عيسى الذي كان طفلاً رضيعًا في حجر أمه مريم حين أقبلت على قومها تحمله، ولم يقولوا: كيف نكلمه وهو في المهد صبيًّا، وقالوا: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)؛ لإفادة أن مَن في مثل سنه وحاله يستحيل منهم الكلام؛ لأنه غير معهود، وبذلك أقاموا الحجة على أنفسهم؛ «لأنه لا اختصاص له بهذه الحكم دون سائر الناس»[٤٨]، ولأنه بكلام عيسى ورده عليهم مبرئًا أمه المفترض أن يؤمنوا بقدرة الله، وأن يقروا ببراءة مريم مما اتهموها به من ارتكاب الفاحشة، وهذا ما لم يحصل من اليهود، فعموم (مَنْ) أقام عليهم الحجة، وأظهر أنهم قوم بُهْت، لا يقرون بحق حتى ولو كان مثل فلق الصبح.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾ [القصص: ٢٦]، فابنة شعيب تقصد بـ(مَن اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ): موسى عليه السلام الذي دلت عليه (مَن) وصلتها، وعدلت عن ذكره باسمه إلى ذكره بالصفة، فلعلها لم تكن تعرف اسمه، أو لرغبتها الجامحة في أن يستأجره أبوها؛ ولذا ذكرته بصفتي: القوة والأمانة، وعدلت عن المضارع تستأجره إلى الماضي (استأجرت) دال على ذلك، فكأنها باستعمال الماضي الدال على تحقق وقوع الفعل تؤكد على ضرورة استئجاره.

وقوله: ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ ﴾ [المدثر: ١١]. والذي تشير إليه (مَن) وصلتها في الآية، هو: «هو الوليد بن المغيرة بن هشام المخزومي»[٤٩].

**الحال الثالثة** – مجيء (مَنْ) جمعًا لفظًا ومعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فـ«قولُه: (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)، يعنى: من العدولِ المُرتَضَى دِينُهم وصلاحُهم»[٥٠]، فدلت (مَنْ) على الجمع لفظًا ومعنًى.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أي: الذين في الأرض.

وقوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي: الذين حولكم.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ ﴾ [هود: ١١٦]، أي: الذين أنجينا.

**المسألة الثانية– (مَن) الموصولة بين التذكير والتأنيث:**

لـ(مَنْ) من حيث التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، حالتان:

**الحال الأولى**– جاءت مذكرًا معنًى ولفظًا، ومما جاءت فيه (مَنْ) مذكرًا لفظًا ومعنًى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

فهنا جاءت (مَنْ) للمذكر في اللفظ والمعنى؛ إذ المخاطبون في الآية الرجال، و(مَنْ) تشير إليهم،

(٤٨) ابن يعيش: شرح المفصل، ٤/ ٣٤٨.

(٤٩) ابن أبي حاتم: تفسيره، تحقيق: أسعد محمد الطيب، (مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ) ١٠/٣٣٨٣.

(٥٠) أبو جعفر ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٦/٦٢.

والمقصود بها هنا: أولياء المرأة، وولي المرأة لا يكون إلا ذكرًا من عصباتها، فوافق لفظ (مَنْ) معناها.

**الحال الثانية**– يشار بـ(مَنْ) للمذكر والمؤنث في وقت واحد، نحو مجيئها في قوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وهذا هو الغالب في آي القرآن، فـ(مَنْ) أتت دالة على المذكر والمؤنث في الموضع الواحد؛ وهذا طبيعي؛ إذ خطاب الله التكليفي لبني الإنسان لم يأت مقصورًا على الذكور دون الإناث عند الوقوع، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ١٢٦]، فـ(مَنْ) هنا تشير إلى الذكور والإناث؛ لأن كلاً من الفئتين يقع منه الكفر، فلا يمكن القول بأن فئة يقع منها ذلك ولا يقع من الفئة الأخرى.

وكذلك (مَنْ) المرتبطة بفعل المشيئة، وقد ترددت كثيرًا في القرآن الكريم، وجلّ (مَن) الموصولة جاء مرتبطًا بالمشيئة، ومشيئة الله واقعة على الذكور والإناث من البشر، بل على جميع المخلوقات؛ ولذلك جاءت (مَن) دالة على المذكر والمؤنث في الآن نفسه، ولنقرأ – على سبيل التمثيل – قول الله تعالى: ﴿ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: ١٨]. وقوله: ﴿ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ ﴾ ﴿ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ ﴾ [الأعراف: ١٥٥-١٥٦]، ففعل المشيئة في كل هذه الآيات الذي هو صلة (مَنْ) واقع على المذكر والمؤنث، فهي هنا تجمع في دلالتها المذكر والمؤنث.

وهناك حال ثالثة، أوردها النحاة، لكني لم أقع عليها في القرآن، وهي أن يراعى معنى (مَنْ) فقط؛ حتى لا يقع اللبس إذا روعي اللفظ، فتجيء مذكرًا فقط، أو مؤنثًا فقط، نحو: من هي حمراء أمتُك. فإن مراعاة المعنى فيه متعينة؛ إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقيل: من هو أحمر أمتُك؛ لكان في غاية من القبح(٥١).

«ووافق ابن السراج على منع التذكير في هذا وأمثاله. وأجاز في نحو: مَنْ هي محسنةٌ أمك، أن يقال: من هي محسن أمُّك، أو: منْ محسنٌ أمك. فأما: مَنْ محسن أمك، فغريب، وأما: مَنْ هي محسنٌ أمُّك، ففيه من القبح قريب ما في: من هي أحمر أمتك، فوجب اجتنابهما. والذي حمل ابنَ السراج على جواز: من هي محسن أمك، شبه (محسن) بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف (أحمر) فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع، فلذلك اتفق على منع: من هي أحمر أمتك»(٥٢).

إذا قرأنا قول ابن السراج: «مَنْ حمراءُ جاريتُكَ. تريد: مَنْ هي حمراءُ جاريتُكَ. وليس لك أن تقول: "منْ أَحمر جاريتُكَ"، فتذكر (أحمر) للفظ (مَنْ)؛ لأن أحمر ليس بفعل تدخل التاء في تأنيثه، ولا هو أيضًا باسم فاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه، لا يجوز أن تقول: مَنْ أحمر جاريتُكَ. ويجوز أن تقول: منْ محسنٌ جاريتُكَ؛ لأنك تقول: محسنٌ ومحسنةٌ، كما تقول: ضَربَ وضربتُ، فليس بين محسنٍ ومحسنةٍ في اللفظ والبناء إلا الهاء،

(٥١) يراجع: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٣/١. وأبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ١٠٢٦/٢. وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٠٩/٣. وجلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت) ٣٣٩/١.

(٥٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٤/١.

وأحمر وحمراء ليس كذلك، للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث، وهذا مجاز، والأصل غيره، وهو في الفعل عربي حَسنٌ، تقول: منْ أحسَن جاريتُكَ، ومن أحسنت جاريتكَ. كلٌّ عربي فصيح، ولست تحتاج أن تضمر (هو) ولا (هي) فإذا قلت: محسنٌ جاريتُكَ. فكأنَّكَ قلت: مَنْ هو محسنٌ جاريتُكَ. فأكدت تذكير (مَنْ) بهو، ثم يأتي بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت (هو)، وهو مع الحذف أحسن»(٥٣).

إذا قرأنا قول ابن السراج هذا تبين لنا أن قوله يخالف ما نُسِبَ إليه، فقد أجاز: من هو محسن جاريتك. مع القبح، و: من محسن جاريتك. مع عدم النص على الغرابة، وهي جمل تختلف في بنيتها التركيبية عن الأمثلة التي نقلها النحاة عنه، نحو: من هي محسن جاريتك. و: من محسن جاريتك. بحذف هي.

والذي أراه في هذه المسألة: تحكيم الأساليب العربية، فما جاء موافقًا لأساليب العربية أجيز، وأن تحمل (مَنْ) على المعنى، فيكون الحكم على حسب المعنى المراد.

وأود التنويه بأنه قد يتوهم الإنسان أن (مَن) إذا وقع معناها مفردًا لزم إفراد الضمير العائد عليها، وإذا وقع معناها مثنى لزم تثنية العائد عليها، وكذلك إذا جاء معناها جمعًا لزم جمع العائد، وإذا وقع معناها مذكرًا لزم تذكير العائد، وإذا وقع معناها مؤنثًا لزم تأنيث العائد، كل هذا وهم؛ إذ الغالب إفراد الضمير العائد سواء وقع معنى (مَنْ) على مفرد أو مثنى أو جمع، ولا يؤنث العائد إذا وقع معناها مؤنثًا، ومجيء العائد موافقًا لمعنى (مَنْ) في آي القرآن التي وردت فيها (مَنْ) قليل، وقد تعرضت لهذا عند حديثي عن مجيء (مَنْ) جمعًا لفظًا ومعنًى، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢ ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

**المبحث الرابع:**

**(مَنْ) بين التنكير والتعريف.**

المشهور عند النحاة أن (مَن) الموصولة معرفة، وفي تعريف الموصولات – ومنها (مَنْ) – خلاف بين النحاة ذكره ابن عصفور الإشبيلي(٥٤)؛ حيث ذكر أن مذهب أبي علي الفارسي أنها تعرَّفت بالعهد الذي في الصلة، واستدل على أنها إنما تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ولم تتعرف بالألف واللام بأنّ من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، نحو: (مَنْ) و(ما)(٥٥).

وأن مذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام(٥٦)، واستدل على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف، وأما قوله: إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، مثل: (مَنْ) و(ما)، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام(٥٧).

ويُخَطِّئ السيوطي كلا الرأيين، ويذهب إلى أن الصحيح أن تعريف جميع الأسماء الموصولة بالصلة(٥٨)، وهذا هو الراجح في رأيي؛ لأنه لا يزيل إبهام الاسم الموصول

(٥٣) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د. ت) ٣٤٢/٢، ٣٤٢.

(٥٤) يراجع: ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنس بديوي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) ٨٠/٢، ٨١.

(٥٥) يراجع: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص٤١٤، ٤١٥.

(٥٦) يراجع: معاني القرآن ١٧/١، ١٨.

(٥٧) يراجع: السابق، ٤٢١/٢.

(٥٨) الأشباه والنظائر، تحقيق: غريد الشيخ (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) ٤١/٢، ٤٢.

وتنكيره ويبينه إلا صلته، فبدون الصلة يبقى الاسم الموصول مبهمًا.

وفرَّق بعض النحاة بين الأسماء الموصولة المبدوءة بـ(ال) والموصولة التي جاءت بغير (ال) كـ(مَنْ) و(ما)؛ فجعلوا النوع الأول وصلة لوصف المعارف بالجمل[٥٩]، وأن (مَنْ) و(ما) وإن كانتا بمنزلة (الذي) إلا أنهما تختلفان عن (الذي وأخواتها) المبدوءات بـ(ال) في أن (الذي وما شابهها) تكون نعتًا للمعارف، و(مَنْ) و(ما) لا تكونان إلا نعتًا للنكرة[٦٠]، وهذا النعت لا يظهر في الكلام، بمعنى: أن (مَنْ) و(ما) اللتين بمعنى (الذي) لا يوصفان ولا يوصف بهما، أما كونهما لا يوصف بهما فإنهما وضعا للموصوف والصفة جميعًا[٦١]، معنى هذا، أن (الذي) معرفة، و(مَنْ) و(ما) نكرة.

والسؤال الآن، هل يزول الإبهام عن (مَنْ) تمامًا بالصلة؟ وهل يزول التنكير عنها بالصلة أو أنها تبقى ملازمة للتنكير أبدًا حتى مع الصلة؟

أما الإبهام المطبق على الموصولات الاسمية فيزول بالصلة قولاً واحدًا، فلو قلنا: جاء من.... وسكتنا لبقيت (مَنْ) مبهمة موغلة في الإبهام، لكن لو وصلناها بصلة، فقلنا: جاء من فاز بالجائزة؛ لزال إبهامها وتعينت للفائز.

أما زوال تنكيرها بالصلة، فهذه المسألة خاض فيها النحاة، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مَنْ) نكرة.

قال الخليل: «قَالَ ... حسان بن ثَابت (من الكامل):

فَكفى بِنَا فضـــلاً على من غَيرِنَا
حـــبُّ النَّبِي مُحَمَّدٍ إيانـــا[٦٢]

نصب (فضلاً) بـ(كفى) وخفض غَيرنَا؛ لِأَنَّهُ جعل (مَنْ) نكرَة، كَأَنَّهُ قَالَ: على حَيّ غَيرنَا»[٦٣].

وقال سيبويه: «ويقوي أيضًا أن (مَن) نكرة، قول عمرو ابن قَميئة [من السريع]:

يـا رُبَّ مَـن يُـبـغـض أذوادَنـا
رُحْنَ على بغْضـــائه واغتدَيْنْ[٦٤]

ورُبّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة»[٦٥]، فقد ذكر أحدهم «أن علامة النكرة دخول (رُبَّ) عليها، أي: وعلامة المعرفة عدم دخول (رُبَّ) عليها»[٦٦].

وقال سيبويه: «قال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلتَ (مَنْ) بمنزلة إنسان، وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين»[٦٧].

وتابعهما في ذلك كثير من النحاة[٦٨].

---

(٥٩) يراجع: ابن السراج: الأصول في النحو، ٢٧٢/٢. وابن جني: سر صناعة الإعراب، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) ٣٥٣/١، ٣٥٤. وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٨٧م) ص١٥٤. وأبو البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ) ص٣٨٠، ٣٨١. وابن يعيش: شرح المفصل، ٣٧٥/٢... إلخ.

(٦٠) يراجع: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، (دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) ٣١٢/٧.

(٦١) يراجع: ابن الحاجب: الأمالي النحوية، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان – الأردن، د. ت) ٨٨٨/٢.

(٦٢) بحثت عن البيت في ديوان حسان ولم أجده، ووجدته منسوبًا إليه عند: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ١٠٨/٢. وأبو زكريا الفراء: معاني القرآن، ٢١/١، ٢٤٥.

ووجدته منسوبًا إلى كعب ابن مالك عند: أبي محمد السيرافي: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م) ٣٧٠/١.

(٦٣) الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، (الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م) ص١١٦.

(٦٤) البيت في ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م) ص١٩٦.

(٦٥) الكتاب، ١٠٨/٢.

(٦٦) شمس الدين الجوجري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزء الحارثي، (عمادة البحث العلمي بالجامعة، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م) ٢٨٠/١.

(٦٧) الكتاب، ١٠٥/٢.

(٦٨) يراجع: الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ٣٨/١. ومحمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (عالم الكتب، بيروت، د.

وجعل الأخفش (مَن) الموصولة في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨] بمنزلة: رجل[٦٩]، أي: (مَنْ) نكرة، وقال العكبري: «و(من) هنا نكرة موصوفة»[٧٠]، أي: أن (مَنْ) هي الموصوف، وصلتها هي الصفة؛ ولهذا ذكروا أنها لا تقع صفة؛ ذلك أن الاسم الموصول لا يعرب صفة إلا عند ظهور موصوفه[٧١].

وأورد أبو حيان الأندلسي أن الكسائي شرط «في كون (مَنْ) نكرة موصوفة أن تكون في موضع لا يقع فيه إلا النكرة، نحو: رُبَّ مَن عالم صحبت. وذهب بعض أصحابنا إلى أنها لا تستعمل موصوفة إلا في حال تنكير، والصحيح أنه يصح أن تكون نكرة في موضع يسوغ فيه النكرة والمعرفة، وفي موضع لا تسوغ فيه النكرة، مثاله: قام من في الدار؛ فيجوز أن تكون (مَن) موصولاً، فتصفه بالمعرفة، فتقول: العاقل، ويجوز أن تكون نكرة، فيكون في الدار صفة لها، ويجوز أن تقول: عاقل، فتصفه بالنكرة»[٧٢].

وإذا أردنا ضبط المسألة، فلابد أنْ نعرف أنَّ النكرة «الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس»[٧٣]. والمعرفة «الاسم الموضوع على أن يخص واحدًا من جنسه»[٧٤].

فالشيوع وعدم الشيوع هما الفارق بين النكرة والمعرفة.

والحقيقة أن الناظر في مواضع (مَن) الموصولة في القرآن الكريم البالغة أربعمائة وخمسة عشر موضعًا، سيجد أنه يغلب عليها التنكير حتى مع صلتها، صحيح أن (مَن) يزول عنها الإبهام بالصلة، لكن يبقى الشيوع سَمْتها في الغالب، والشيوع يعني التنكير.

وباستقراء مواضع (مَن) الموصولة في القرآن الكريم – في ضوء ضابط الشيوع وعدمه – تبين أنها أتت على أحوال ثلاثة:

**الحال الأولى– أن (مَنْ) نكرة قولاً واحدًا.**

وهي الحالة الغالبة؛ إذ جاءت (مَن) الموصولة في جلِّ مواضعها في القرآن نكرة دالة على الشيوع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣].. فـ(مَنْ) هنا ليس مقصودًا بها معين، فمشيئة الله لا تخص أحدًا بعينه، بل كل من تقع عليه مشيئته بالهداية، وهذا ينطبق على كل ما جاء فيه فعل المشيئة صلة لـ(مَنْ) وهو يمثل عددًا كبيرًا جدًّا من مواضع (مَنْ) الموصولة في القرآن الكريم.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [هود: ١٠٣].. نجد (مَنْ) تشيع في كل من يخاف عذاب الآخرة؛ اعتبارًا بما قصه الله من أخبار الأمم السابقة الذين حادوا عن طريق الله فنزلت بهم عقوبته وعذابه.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [مريم: ٤٠].. أطلقت (مَنْ) على جميع ما خلقه الله على الأرض من إنسان وحيوان ونبات وجماد وكل ما خلقه الله على ظهرها مما نعلمه ومما لا نعلمه.

---

ط. ود. ت.) ١٣٧/٢. وابن السراج: الأصول في النحو، ١٧٧/٢. وأبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م) ٧١/١، و٤٣٨/٢، و٥٤/٣، أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢٤/١. وابن مالك: شرح التسهيل، ١١/٣. وغيرهم.

(٦٩) يراجع: معاني القرآن، ٣٨/١.

(٧٠) التبيان في إعراب القرآن، ٢٤/١.

(٧١) يراجع: ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٨٠/٢.

(٧٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٠٣١/٢.

(٧٣) المصدر السابق، ٢/ ٩٠٧.

(٧٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

**والحال الثانية- تردد (مَنْ) بين التنكير والتعريف.**

ولنقرأ مثلاً قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨ ﴾ [البقرة: ٨].

إذا رجعنا إلى كتب التفسير فإننا قد نتردد في (مَنْ): أهي معرفة أم نكرة؟ إذ ذكر المفسرون في المقصود بـ(مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) أقوال:

الأول- المقصود بالقول الكريم: «المنافقون من الأوْس والخَزْرج ومَنْ كان على أمرهم»(٧٥).

الثاني- أن المقصود هم «الْيَهُود»(٧٦).

والثالث- أن المقصود هم «منافقو أهل الكتاب. رواه أبو صالح عن ابن عباس»(٧٧).

والرابع- أن الآية نزلت «في المنافقين: عبد الله بن أبي بن أبي سلول، ومعتّب بن قشير، وجدّ بن قيس ومن تابعهم، كانوا يقولون للصّحابة: آمنّا بالذي آمنتم به ونشهد أنّ صاحبكم صادق؛ وليس هم كذلك في الباطن»(٧٨).

والخامس- أن المقصود: «ناس من المنافقين بمكة كانوا يؤمنون، فإذا أوذوا وأصابهم بلاء من المشركين رجعوا إلى الكفر والشرك مخافة ممن يؤذونهم وجعلوا أذى الناس في الدنيا كعذاب الله»(٧٩).

والسادس- أن (مَن) تشير -كما قال مقاتل والكلبي- «إلى عياش بن أبي ربيعة بن مغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي؛ وذلك أنه أسلم فخاف أهلَ بيته؛ فهاجر إلى المدينة قبل أن يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم، فحلفت أمهُ أسماء بنت مخرمة بن أبي جندل بن نهشل: ألا تأكل ولا تشرب ولا تغسل رأسًا ولا تدخل كِنًّا حتى يرجع إليها، فلما رأى ابناها - أبو جهل والحارث ابنا هشام وهما أخوا عيّاش لأمه - جزعها وحلفها رَكِبا في طلبه حتى أتيا المدينة، فقال أبو جهل لأخيه عياش: قد علمت أنك أحبُّ إلى أمك من جميع ولدها وكنت بارًا بها، وقد حلفت أمك أنها لا تأكل ولا تشرب ولا تغسل رأسها ولا تدخل كِنًّا حتى ترجع إليها، وأنت تزعم أن في دينك بر الوالدين، فارجع إليها فإن ربك الذي تعبده بالمدينة هو ربك بمكة فاعبده بها، فلم يزالا به حتى أخذ عليهما المواثيق لا يُحركاه ولا يصرفاه عن دينه، فأعطياه ما سأل من المواثيق فتبعهما، وقد صبرت أمه ثلاثة أيام ثم أكلت وشربت، قالا: فلما خرجوا من المدينة أخذاه فأوثقاه وجلده كل واحد منهما مائة جلدة؛ حتى تبرأ من دين محمد عليه السلام جزعًا من الضرب، وقال ما لا ينبغي، فأنزل الله عز وجل فيه: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) الآية»(٨٠).

فبعض هذه الأقوال أتت (مَنْ) نكرة لشيوعها، وذلك واضح في القول الثاني أتت فيه دالة على كل يهودي في كل زمان ومكان، والثالث أتت دالة على الشيوع في كل منافق من أهل الكتاب. وجاءت معرفة دالة على معين، في القول الأول؛ إذ دلت على معين وهو منافقو الأوس والخزرج، وفي القول الرابع دلت على عبد الله بن أبي بن سلول ومن تابعه على النفاق في العهد النبوي، وهؤلاء كانوا معروفين معلومين للنبي الكريم وللصحابة، وفي القول الخامس جاءت دالة على جماعة معروفين

(٧٥) أبو جعفر ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢٦٩/١. وأبو المظفر السمعاني: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس غنيم، (دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ٤٧/١.

(٧٦) أبو المظفر السمعاني: تفسير القرآن، ٤٧/١.

(٧٧) ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ) ٣٠/١.

(٧٨) الطبراني: التفسير الكبير، تحقيق: هشام عبد الكريم البدراني الموصلي، (دار الكتاب الثقافي، إربد - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م) ١٢٧/١.

(٧٩) أبو جعفر ابن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ١٣/٢٠.

(٨٠) الثعلبي: تفسيره (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، تحقيق: عدد من الباحثين، (دار التفسير، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م) ٢٢/٢١.

معلومين من أهل مكة، وفي القول الأخير جاءت دالة على شخص معين، وهو: عياش بن أبي ربيعة.

**الحال الثالثة- (مَنْ) معرفة قولاً واحدًا.**

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾ [هود: ٩٣] الذي جاء على لسان نبي الله شعيب مهددًا قومه، فنجد دلالة (مَنْ) تشير إلى قومه، فهم مَنْ سوف يأتيهم عذاب يخزيهم، وهم الكاذبون.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩].. تشير (مَنْ) إلى شخص معين، وهو: بنيامين أخو يوسف.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ [مريم: ٢٩].. المراد بـ(مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا): المسيح عندما كان طفلاً رضيعًا.

**(مَن) الموصولة بين العموم والخصوص:**

ترتب على قول النحاة بتنكير (مَنْ) قولهم بأن (مَن) الموصولة تفيد العموم؛ لأنها من الأسماء المبهمة(٨١).

والحق أن (مَن) الموصولة لا تفيد العموم مطلقًا؛ إذ أين العموم في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾ [القصص: ٢٦]؟ والمقصود بقول ابنة شعيب عليه السلام: موسى عليه السلام، وهو خاص لا عام.

وكذلك أين العموم في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾ ﴾ [محمد: ١٦]؟

والحق، أن (مَن) الموصولة وغيرها من الموصولات منفردة أسماء مبهمة لا توصف بعموم أو خصوص، وإنما توصف بذلك بعد إدراجها في سياق لغوي، فالسياق اللغوي هو الحاكم على عموميتها وخصوصيتها، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦] (مَن) أفادت العموم، واكتسبت العموم من صلتها، ففي الآية حُكْم نفع الصلاح عائد للنفس يعم كل امرئ يعمل صالحًا، وحُكْم ضرر الإساءة عائد إلى النفس يعم كل مسيء، والعموم مستفاد من السياق لا من لفظ (مَن) الموصولة.

**المبحث الخامس:**

**دخول اللام المفتوحة على (مَن) الموصولة:**

دخلت اللام المفتوحة على (مَن) الموصولة في القرآن الكريم في خمس آيات، وجاءت اللام فيها على صورتين:

الصورة الأولى- جاءت (اللام) مسبوقة بـ(إنَّ) الناسخة للجملة الاسمية، وذلك في آيتين؛ في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [النساء: ٧٢].

وهناك إجماع من العلماء على أن (اللام) المفتوحة الداخلة على (مَنْ) في هاتين الآيتين هي لام الابتداء المفيدة للتوكيد(٨٢).

(٨١) يراجع: بدر الدين الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتبي، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م) ١١٢/٤.

(٨٢) يراجع في الآية الأولى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (منشورات محمد علي بيضون،

وبعضهم جعل هذه اللام زائدة للتوكيد، وقوله ليس بشيء[٨٣]؛ لأنه لا زيادة في كتاب الله.

والصورة الثانية– جاءت مسبوقة بفعل في ثلاثة مواضع؛ جاءت مرة مسبوقة بفعل (عَلِم)، ومرة مسبوقة بفعل الأمر (اخْرُجْ)، ومرة آخرة مسبوقة بفعل المضارع (يَدْعُو)، وذلك في ثلاث آيات، هي: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحج: ١٣].

وتعددت أقوال النحاة في هذه (اللام):

**القول الأول: أنها لام الابتداء المؤكدة.**

ذهب الخليل إلى أن اللام الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ [الحج: ١٣] هي «لَام الِابْتِدَاء»[٨٤]. وتبعه على ذلك كثيرون[٨٥].

وذكر سيبويه أن اللام الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] هي لام الابتداء المؤكدة وتمنع عمل ما قبلها فيما بعدها، فقال: «ومن ذلك: قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك. فهذه اللامُ تمنَعُ العملَ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ؛ لأنَّها إنَّما هي لامُ الابتداء، وإنما أَدخلتَ عليه (علمتُ) لتُؤكّدَ، وتجعلَه يقينًا قد علمتَه، ولا تُحيلَ على علم غيرك. كما أنَّك إذا قلت: قد علمتُ أَزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ؟ أردتَ أن تُخبِرَ أنّك قد علمت أيُّهما ثَمَّ، وأردتَ أن تسوِّيَ عِلْمَ المخاطَب فيهما كما استَوى علمُك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]»[٨٦].

فنفهم من كلام سيبويه أن اللام المفتوحة الداخلة على (مَنْ) في الآية هي لام الابتداء تمنع عمل (عَلِمَ) في مفعوليها، فيرفعان على أصلهما، ويعربان مبتدأً وخبرًا. ويؤكده قول الأخفش – وهو من نحاة البصرة الذين هم تبع لسيبويه –: «﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي

---

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ) ١٩٦/١. ومحيي الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، (دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص، ودار اليمامة ودار ابن كثير – دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ) ١٤٥/٢. ومحمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، (دار الرشيد – دمشق، ومؤسسة الإيمان – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م) ٤٢٤/٢. وأحمد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، (دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ) ١٨١/١. ومحمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، (دار ابن كثير – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) ٣٥٧/٢. وعبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، (دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ٣٥٨/١. وأحمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ) ١٦١/١.

ويراجع في الآية الأخرى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٢]: الفراء: معاني القرآن، ٢٧٥/١. والأخفش الأوسط: معاني القرآن، ٢٦١/١. والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٧٥/٢. والنحاس: إعراب القرآن، ٢٢٥/١. والزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٥٣٢/١. والمنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ٢٩٦/٢. وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ٤٨٦/٦. وغير ذلك.

(٨٣) يراجع: أبو الليث السمرقندي: تفسيره (بحر العلوم)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ص٣٦٨.

(٨٤) الجمل في النحو، ص٢٨٠.

(٨٥) يراجع: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ٦٣/٣. وبدر الدين بن فرحون: العدة في إعراب العمدة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، (دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى، د. ت) ٣٠١/٣. وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ٣٣/١٤. إلخ.

(٨٦) الكتاب، ١٣٦/٣، ١٣٧.

ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢].. فهذه لام الابتداء تدخل بعد العلم وما أشبهه ويبتدأ بعدها»[٨٧].

وليس الأخفش وحده بل جمهور البصريين تبع لسيبويه في قوله هنا[٨٨].

إذن، فاللام لام الابتداء، وهي للتأكيد دون القسم بخلاف اللام الأولى «في لقد، وهذه اللام إذا جاءت في الفعل الماضي والمستقبل فإنما تجيء على نية اليمين، كانت مذكورة معها أو محذوفة. قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: ليفعلنّ إذا جاءت. مبتدأة؟ فقال: هي على نية القسم، واللام التي تدخل على الماضي هي هذه التي إذا دخلت على المستقبل لزمته النون، فتقدير: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَن اشْتَرَاهُ): والله لقد علموا. والأخرى المؤكدة غير المقسم عليها: قوله: «﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ إذا جعلت (مَنْ) بمعنى (الذي) كانت اللام للتأكيد دون القسم. ومذهب سيبويه فيه هذا، وهو أن (من) فيه بمعنى (الذي)، كأنه قيل: للذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق. فموضع (من) رفع بالابتداء»[٨٩].

وجعل بعضهم من هذه اللام، اللامَ الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨]: لام ابتداء جيء بها للتأكيد «تدخل بعد العلم وما أشبهه، ويبتدأ بعدها»[٩٠].

**القول الثاني: أنها لام القسم.**

قال الزجاج: «ودخول اللام في (لَقَدْ) على جهة القسم والتوكيد. وقال النحويون في (لَمَن اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) قولين: جعل بعضهم (مَنْ) بمعنى الشرط، وجعل الجواب (مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ). وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى: ولقد علموا الذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق. كما تقول: والله لقد علمت للذي جاءَك ما له من عقل.

فأمَّا دخول اللام في الجزاءِ في غير هذا الموضع وفيمن جعل هذا موضع شرط وجزاء، مثل: قوله: ﴿ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ [الروم: ٥٨]... فاللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة؛ لأنك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك في قولك: والله لئن جئتني لأكرمنك، فزعم بعض النحويين أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم فأجيبت بجوابه وهذا خطأ؛ لأن جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن اللام الأولى دخلت إعْلامًا أنَّ الجملة بكمالها معقودة للقسم؛ لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ؛ فلذلك دخلت اللام»[٩١].

(مَن) عند الزجاج – كما في نصه السابق – اسم موصول بمعنى (الذي)، وهذا يعني أن اللام الداخلة عليها هي لام الابتداء، وهو بذلك موافق لسيبويه.

---

(٨٧) معاني القرآن، ١٤٨/١.

(٨٨) يراجع: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٧٦/٢. وابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ت) ص٤٧١. والشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) ٤٧٩/٢. وغيرهم.

(٨٩) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي: التفسير البسيط، (عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ) ٢١٠/٣.

(٩٠) الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ١٤٨/١. و: ٣٢٢/١. ويراجع: أبو الحسن الرماني: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف عبد الرحمن ناصر العريفي، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ص١٠٧٢. والمنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٢٣/٣.

(٩١) معاني القرآن وإعرابه، ١٨٧/١، ١٨٨.

ثم عرض لرأي من يقول: إن اللام هي لام القسم؛ «أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم فأجيبت بجوابه»، وخَطَّأَ هذا الرأي؛ «لأن جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن اللام الأولى دخلت إعْلامًا أنَّ الجملة بكمالها معقودة للقسم؛ لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت اللام».. ويفهم من هذا أن اللام داخلة للشرط وليست للقسم.

ويبدو أن القول بأن هذه (اللام) هي لام القسم هو قول الخليل الذي سأله سيبويه عن دخول (اللام) على (ما) – و(مَنْ) تقاس عليها – في «قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: «(مَا) هاهنا بمنزلة الذي، ودخلتها (اللام) كما دخلت على (إنْ) حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن. و(اللام) التي في (مَا) كهذه التي في (إنْ)، و(اللام) التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا. ومثل هذه (اللام) الأولى أن إذا قلت: والله أن لو فعلت لفعلت. وقال (من الطويل):

فـأُقْسِـــمُ أن لوِ التَقينْـا وأنْتُمُ
لكان لكمْ يومٌ من الشـرِّ مُظْلِمُ[٩٢]

فـ(أنْ) في (لو) بمنزلة (اللام) في (ما)، فأوقعت ها هنا (لامين): (لامٌ) للأول و(لامٌ) للجواب، و(لام) الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فكذلك (اللامان) في قوله عز وجل: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ (لامٌ) للأول وأخرى للجواب، ومثل ذلك: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨] إنما دخلت (اللام) على نية اليمين»[٩٣].

وقول الخليل هذا مخالف لما نسبه إليه ابن هشام في قوله: «مذهب الخَلِيل ... أن (اللام) لامُ الابتداء، وأنَّ (مَنْ) موصولة في موضع رفعٍ بالابتداء، وأنَّ الفعل عُلِّق عن العمل باللام، و(مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ) جملة في موضع رفعٍ على أنها خبر»[٩٤].

وذكر الزجاج وغيره أن اللام الداخلة عن (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨] هي: «لام القسمِ تدخلُ توطئة للأمر»[٩٥]، ونسب السمين هذا القول إلى سيبويه[٩٦].

وعليه، فاللام في قوله: (لَمَن) متقدمة للقسم مؤذنة بأن الكلام قسم لا شرط[٩٧].

(٩٢) البيت للمسيب بن علس في: أبو الحسن الرماني: شرح كتاب سيبويه، ص١٠٦٣. أبو محمد السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١٧٥/٢. الأعلم الشنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م) ص٤٢٦.

(٩٣) الكتاب، ١٠٧/٣، ١٠٨.

(٩٤) حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ-١٤٤٠م) ١٣٠٨/٢.

(٩٥) معاني القرآن وإعرابه، ٣٢٥/٢. ويراجع: أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٣١٤/٢. والواحدي: التفسير البسيط، ٥٩/٩. وتفسيره (التفسير الوسيط)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م) ٣٥٦/٢. وأبو المظفر السمعاني: تفسير القرآن، ١٧٠/٢. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ٢٣٧/٣. وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ٣٥٨/٥.

(٩٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٢٨٧/٣.

(٩٧) يراجع: ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١٨٨/١. وابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، ٩٦/١. وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ٣٣١/١١. والبحر المحيط، ٥٣٥/١. وبرهان الدين بن القيم: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عوض محمد السهلي، (أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٧م) ٢٧٩/١.

وبطبيعة الحال، يقاس على هذا اللام الداخلة على (مَنْ) في (لَمَن اشْتَرَاهُ) وفي (لَمَنْ تَبِعَكَ)، اللام الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ١٣ ﴾ [الحج: ١٣].

**القول الثالث: أن (اللام) للقسم والتوكيد.**

ذكر بعضهم أن اللام الداخلة على (مَنْ) في الآيات الثلاث هي «لَامُ يَمِينٍ، وَهِيَ لِلتَّوْكِيدِ أَيْضًا»[٩٨]، أي: «لِلِابْتِدَاءِ»[٩٩]، فهي من منظور هذا القول صالحة للأمرين.

**القول الرابع: أن (اللام) زائدة للتأكيد.**

ذكر بعضهم أن اللام الداخلة على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٨ ﴾ [الأعراف: ١٨] «اللام زيادة للتأكيد»[١٠٠].

والراجح عندي أن اللام في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ ﴾ [البقرة: ١٠٢] هي لام الابتداء المؤكِّدة؛ ذلك أن الفعل (علم) ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أي: الذي يليها بعد فاعلها في الأصل: مبتدأ وخبر، فهذه اللام داخلة على المبتدأ، و(مَنْ) اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع رفع مبتدأ؛ لأن اللام منعت عمل (علم) فيها، قال البيضاوي: «والأظهر أن اللام لام الابتداء علقت (عَلِمُوا) عن العمل»[١٠١].

وقد ضعف ابن جني أن تكون (اللام) للقسم؛ «وذلك أن (عَلِمُوا) تقتضي مفعوليها؛ فإذا أوقعت القسم بعدها حتى يصير كأنه قال: ولقد علموا والله لئن اشتراه أحد ما له في الآخرة من خلاق. وأصل (والله) – كما علمت – أحلف بالله؛ فقد صار التقدير – والله أعلم –: ولقد علموا – أحلف بالله – لئن اشتراه أحد ليكونن كذا وكذا، وإذا تأدى الأمر إلى هذا؛ قبح أن يلي (عَلِمْتُ) فعل القسم؛ لأن (عَلِمْتُ) وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ وخبره لا على الفعل وفاعله»[١٠٢].

أما قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٨ ﴾ [الأعراف: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ١٣ ﴾ [الحج: ١٣]. فأرى أنه يمكن أن تحمل اللام على الوجهين، فتكون لام ابتداء للتأكيد، أو لام القسم، والحمل على القسم أرجح؛ لأنه الملائم للسياق المقامي واللغوي؛ فكأن الله في الآية الأولى يقسم أنه من تبع إبليس فسوف يملأ منه جهنم، وكذلك في الثانية يقسم على الوثن الذي يعبدونه أن ضره أقرب من نفعه.

(٩٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) ٥٦/٢. ويراجع: بدر الدين بن مالك: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) ص١٤٩. وابن الوردي: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: عبد الله علي الشلال، (مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) ٢٤٧/١.

(٩٩) جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي: تفسير الجلالين، (دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، د. ت) ص١٩٤. ويراجع: الواحدي: التفسير البسيط، ٢٩٠/١٥.

(١٠٠) أبو الليث السمرقندي: تفسيره (بحر العلوم) ٥٠٦/١.

(١٠١) ناصر الدين البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ) ٩٨/١.

(١٠٢) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٧٦/٢. ويراجع: ابن هشام الأنصاري: حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، ١٣٠٨/٢.

**المبحث السادس:**

**زيادة (مَن) الموصولة.**

القول بجواز زيادة (مَن) الموصولة، نقله غير واحد من النحاة عن الكسائي[١٠٣]، وذكروا البيت الذي استشهد به الكسائي لمذهبه، وهو قول عنترة (من الكامل):

يـا شـــــاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حَلَّـت لـه

حَرُمَت عليّ وليتها لم تحرم[١٠٤]»[١٠٥]

وقال السمين: «ويُؤَيِّد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١٠٦] [الإسراء: ١١٠]، فقيل: (مَن) الموصولة تحتمل الزيادة على رأيِ الكسائي»[١٠٧].

وذكر ابن مالك أنه لا حجة للكسائي فيما استشهد به لوجهين: أحدهما- أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة (ما). والثاني- أن (مَن) الموصولة على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أي ذي قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع؛ إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائي – رحمه الله – فإنه لم يثبت مثله دون احتمال؛ فوجب اجتنابه»[١٠٨].

وخالف السمين الحلبي هذا الوجه، فقال: «ولا دليلَ فيه لجوازِ أن تكونَ موصوفةً بقَنَص؛ إمَّا على المبالغة، أو على حذف مضاف»[١٠٩].

ونقل أبوبكر الأنباري أن الفراء أنكر على الكسائي ما ذهب إليه، فقال: «قال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنترة: «يا شاة من قنصٍ لمن حلَّت له». قال: وزعم الكسائي: أنه إنما أراد يا شاة قنص، وجعل (مَن) الموصولة حشوًا في الكلام كما تكون (ما) حشوًا. وأنكر الفراء هذا وقال: إنما أراد: يا شاة مَنْ مقتنص؛ لأن مَنْ لا تكون حشوًا ولا تلغى»[١١٠].

ونقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، فذكر ذلك البغدادي بعد أن أورد بيت عنترة السابق «أَن (مَن) الموصولة عِنْد الْكُوفِيّين زَائِدَة»[١١١].

وأنكر زيادةَ (مَن) الموصولة بعضُ النحويين، وقال: «لا يجوز أن يقع في الكلام زيادة لغير معنىً، ومعنى الرواية بِـ(مَنْ) عندهم: يا شاة مَنْ يقتنص، فكأنه قال: يا شاةَ مُقْتَنِصٍ»[١١٢]، وذكر آخرون أن «مذهب البصريين والفراء أنه لا تزاد (مَنْ) لأنها اسم، والأسماء لا تزاد»[١١٣].

---

(١٠٣) يراجع على سبيل المثال: أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: شرح القصائد العشر الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة) ص٣٥٣. ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٦/١. وابن الشجري: أماليه، تحقيق: محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م) ٦٥/٢. وابن يعيش: شرح المفصل، ١٢/٤. وأبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٤٠٢/٥. والسيوطي: همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م) ٣١٨/١.

(١٠٤) عنترة العبسي: ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي، (المكتب الإسلامي، سوريا، د. ت) ص٢١٣.

(١٠٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٦/١.

(١٠٦) القراءة لطلحة بنِ مُصرِّف. يراجع: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ١٢٧/٧. وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ٤٠٩/١٢.

(١٠٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٤٢٩/٧.

(١٠٨) شرح التسهيل، ٢١٦/١.

(١٠٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١٨/١.

(١١٠) شرح القصائد العشر الجاهليات، ص٣٥٣.

(١١١) عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ١٣٠/٦.

(١١٢) محمد بن جعفر القزاز القيرواني: ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، (دار العروبة، الكويت) ص٣٢٤.

(١١٣) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ١٢٤/٣.

والحق أن القول بالزيادة غير جائز هنا، وحتى في قراءة: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [١١٤] فإن (مَن) اسم موصول، ولا يمكن الاستغناء عنها في هذا السياق، فقد جيء بها للتأكيد.

وإذا كان القول بزيادة (مَن) لا يجوز في كلام البشر، فمن باب أولى كتاب الله، فالقول بالزيادة فيه قول مردود، ومن ثم يجب أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد فيه؛ فإن الزائد قد يفهم منه أنه ما لا معنى له، وكتاب الله منزَّه عن ذلك[١١٥].

«ثم إن القائلين بالزيادة قالوا: إنما يجاء بالحرف الزائد لتحسين الكلام وتقويته وتأكيده، أقول لهم: إذًا هذا الحرف ليس بزائد؛ لأنه أدى معنى لم يكن عند عدمه، وكل ما يجاء به لمعنى فهو غير زائد»[١١٦]، بل «لو ترك كان الكلام دونه مع إفادته أصل المعنى المقصود، أبتر، خاليًا من الرونق البليغي، لا شبهة في ذلك»[١١٧]، ثم إنه «غيرُ جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام»[١١٨].

«وفضلاً عن ذلك فإنّ القول بالزيادة يتناقض مع كون القرآن الكريم معجزًا؛ إذ الإعجاز في هذا الكتاب الكريم أحد شرائطه إيجازه، والإيجاز يتنافى مع القول بوقوع الزيادة فيه؛ لأن الزيادة تطويل، والتطويل مما يعاب به الكلام، وقد تنزه القرآن عن العيب؛ فلذا يسقط القول بوقوع الزيادة فيه»[١١٩].

وبذا يثبت أنّ القول بعدم الزيادة في القرآن هو الأصل، وأنّه ما من كلمة أو حرف أو حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، ولو جاز القول بالزيادة في كلام البشر فإنه لا يجوز في كلام الله، والمرادي قال عن القول بزيادة الواو في مواضع من القرآن: «ليس بشيء»[١٢٠]، ومن ثَمَّ لا يجوز القول بزيادة (مَنْ) في كتاب الله جلَّ وعلا.

**المبحث السابع:**

**المواقع الإعرابية لـ(مَن) الموصولة.**

(مَن) الموصولة اسم موصول مبني على السكون يأتي في محل [رفع أو نصب أو جر] حسب موقعها في الجملة؛ فتأتي مبنية في موقع:

١- **المبتدأ**، كما في قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ﴾ [الحج: ٨]، وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [لقمان: ٦] وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝٢٦ ﴾ [الروم: ٢٦].

فـ(مَن) الموصولة مع صلتها في كل هذه الآيات في محل رفع مبتدأ مؤخر، وخبرها شبه جملة جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم.

٢- **اسم (إنَّ)**، كما في قول الله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٦٦].

---

(١١٤) سبق تخريج القراءة.

(١١٥) يراجع: جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، (مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف) ص١٢٣٣.

(١١٦) د. إبراهيم محمد محمد عبد الرحمن: الواو المسماة (واو الثمانية) – دراسة في البلاغة القرآنية، (بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م) ص٨٢٥، ٨٢٦. ص٨٢٦.

(١١٧) جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص١٢٣٤.

(١١٨) أبو جعفر بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، ١/٤٤٠.

(١١٩) د. إبراهيم محمد محمد عبد الرحمن: الواو المسماة واو الثمانية، ص٨٢٧.

(١٢٠) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢)، ص١٦٩. ويراجع: د. إبراهيم محمد محمد عبد الرحمن: الواو المسماة (واو الثمانية)، ص٨٢٧.

فـ(لله) جارّ ومجرور خبر (إنّ) مقدّم، و(مَن) الموصولة اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب اسم (إنّ)، و(في السماوات) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف صلة (مَن) الموصولة، و(الواو) عاطفة (مَنْ فِي الْأَرْضِ) مثل (مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ) معطوف ومعطوف عليه.

٣- **الخبر**، كما في قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فـ(مَن) الموصولة في موضع رفع خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: هم من استطاع، أو: الواجب عليه من استطاع، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره (مَن اسْتَطَاعَ ...) في محل جر بدل بعض من كل.

وقيل: (مَن) الموصولة وصلتها (استطاع إليه سبيلاً) في محل جر بدل بعض من كل من (النَّاسِ).

وقيل: (مَن) في محل رفع فاعل، مرفوع بالمصدر (حِجّ)، والتقدير: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع. وعلى هذا ففي الكلام حذف، تقديره: من استطاع منهم؛ ليكون في الجملة ضمير يرجع على الأول.

وقيل: (مَن) الموصولة أداة شرط، وفعل الشرط (اسْتَطَاعَ) والجواب محذوف، والتقدير: من استطاع فليحج، ودل على ذلك قوله تعالى بعده: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧][١٢١].

وهذه التوجيهات الإعرابية على وجاهتها إلا أن أكثرها وجاهة وأقواها هو إعراب (مَن) الموصولة بدلاً من (النَّاسِ)؛ لأنه توجيه لا يحتاج إلى تأويل وتقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى بالقبول والترجيح مما يحتاج، ثم إن هذا التوجيه يحقق المعنى المراد؛ لأنه يدل على وجوب الحج على جميع الناس شريطة تحقق الاستطاعة، فمن لم تتحقق له الاستطاعة سقط عنه الوجوب.

وجاءت (مَن) الموصولة خبرًا في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الرعد: ١٠]. فمفهوم كلام الزجاج أن (مَن) وقعت في الآية خبرًا، يقول: «مَوضع (مَن) الموصولة رَفْع بـ(سَوَاء)، وكذلك (مَن) الموصولة الثانية يرتفعان جميعًا بـ(سَوَاء)؛ لأن سَوَاء يطلب اثنين، تقول: سواء زيد وعمرو، في مَعْنى ذَوَا سَوَاءٍ زيد وعمرو؛ لأن سواء مصدر فلا يجوز أن يرتفع ما بعده إلَّا على الحذف»[١٢٢].

ولا يجوز عند بعضهم هذا؛ لأن (سَوَاء) نكرة، ولا يبتدأ بنكرة، مستندًا في ذلك إِلَى قول الله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم»[١٢٣].

وأعرب بعضهم (مَن) الموصولة مبتدأ مؤخرًا، و(سَوَاءٌ) خبرًا مقدمًا[١٢٤].

والذي أراه أن (سَوَاءٌ) مصدر يعمل عمل الفعل، و(مِنْكُم) شبه جملة متعلق بـ(سَوَاء) و(مَن) الموصولة اسم موصول وصلته جملة (أَسَرَّ الْقَوْلَ) في محل رفع فاعل (سَوَاء)، والتقدير: يستوي منكم من أسر القول...، وجملة (سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ) في محل رفع خبر لمبتدأ تقديره: هو، و(وَمَنْ جَهَرَ بِهِ) و(مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ

(١٢١) يراجع في هذه الأوجه الإعرابية: أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢٨١/١.

(١٢٢) معاني القرآن وإعرابه، ١٤١/٣. ويراجع: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ٢٢١/٢. وبهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ٤٠٣/٥.

(١٢٣) يراجع: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ٢٢١/٢. وبهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ٤٠٣/٥.

(١٢٤) يراجع: أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٧٥٣/٢.

وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ) الموصولان وصلتهما في محل رفع معطوفان على (مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ).

٤- **الفاعل**، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]. ومثله قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

فـ(قَدْ) حرف تحقيق، و(أَفْلَحَ) فعل ماض، و(مَن) الموصولة في محل رفع فاعل مع جملة الصلة (تَزَكَّى) أي: تطهر في الآية الأولى، ومع جملة الصلة (زكاها) أي: طهرها في الآية الثانية.

ومنه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [التوبة: ١٨]. وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]. وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾ [طه: ٦١]. وقوله: ﴿ فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ۚ وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ ﴿٦٤﴾ ﴾ [طه: ٦٤]. ففي كل هذه الآيات (مَن) الموصولة مع صلتها في محل رفع فاعل.

٥- **المفعول به**، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠].

ففي قوله: ﴿مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ (مَن) الموصولة اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به للفعل (تَجْعَلُ)، و(يُفْسِدُ) فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، و(فِيهَا) جار ومجرور متعلّق بالفعل (يُفْسِدُ)، والجملة من الفعل والفاعل والمتعلق صلة الاسم الموصول (مَن).

٦- **البدل**، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة: ٦٢]. وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

(مَن) الموصولة اسم موصول بدل من اسم (إِنَّ): ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ صلة الموصول، وجملة ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

والبدلية أتت لنفي ما يمكن أن يتسرب للنفس من أن مجرد أن يكون الشخص يهوديًّا أو نصرانيًّا أو صابئًا يجعله ممن ينال الأجر من ربه ويأمن يوم القيامة ولا ينتابه الحزن، كلا، البدلية اقتضت أن يدخل هؤلاء جميعًا تحت مظلة الإيمان بالله واليوم الآخر والقيام بالأعمال الصالحة، فإن لم تتحقق في اليهودي والنصراني والصابئ هذه الأمور الثلاثة: الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر والعمل الصالح فلن ينتفع واحد منهم بشيء، وجيء بالفاء في (فلهم) لتضمين (مَن) الموصولة معنى الشرط، أو لإفادة ترتيب الجزاء ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ على الفعل ﴿ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾.

ويمكن حمل (مَن) على الشرطية، والجملة ﴿ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ في محل جزم جملة الشرط، و(فَلَهُمْ) الفاء جيء بها رابطة لجواب الشرط، و(لَهُمْ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(أَجْرُهُمْ) مبتدأ مؤخر، والجملة ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ...﴾ في محل جزم جملة جواب الشرط.

وفي القول بشرطية (مَن) الموصولة ستفصل ما بعدها عما قبلها، كأن ما قبلها تركيب تم معناه، وبها استأنفنا معنى جديدًا، ولو قلنا بذلك لبقيت جملة (إنّ) ناقصة لا خبر لا خبر لها، وعلى هذا فالتوجيه الأول هو الأرجح، فنقول: (مَن) موصولة تضمنت معنى الشرط؛ لترتيب الجزاء على الفعل، وهذا له نظائر في اللغة كثيرة، فمثلاً يأتي الأمر الذي هو طلب حصول فعل على سبيل الاستعلاء، بغير هذا المعنى كثيرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، فقد خرج الأمر هنا من حيث المعنى لا اللفظ عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر، هو الدعاء، كذلك هنا (مَن) موصولة تضمنت معنى الشرط ما الذي يمنع، ونعربها على البدل، وهذا الإعراب أدل على ترابط التركيب وتماسكه، وهذا من سمات التراكيب القرآنية التراكبية، فالتراكيب والأساليب متداخلة متفاعلة، وهذا لعمري سر من أسرار الإعجاز القرآني.

وكذلك: من مجيء (مَن) الموصولة بدلاً، قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٦٠].

قيل: يجوز أن تكون (مَن) في موضع نصب، بمعنى: قل هل أنبئكم من لعنه الله. ويجوز أن يكون في موضع خفض على البدل من (شرّ)، بدل كل من كل. وقيل: (مَن) الموصولة فِي مَوضِع رفع على حذف الْمُضَاف، وَتَقْدِيره: لَعْنُ من لَعنه الله، أَي: هُوَ لعن، فالابتداء والمضاف محذوفان(١٢٥).

والذي أراه أن الإعراب على البدلية هو أقوى الوجوه؛ لأنه لا يقتضي تقديرًا أو تأويلاً، وما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى بالذهاب إليه.

٧- **اسم معطوف**، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد: ٤٣].

ففي إعراب (مَن) الموصولة في هذه الآية وجهان:

الأول- عطف على لفظ الجلالة في قوله: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾، ويَعْتَرِضُ هذا القول بأن فيه عطفَ الصفة المكتسبة من الاسم الموصول مع صلته على الموصوف (الله) سبحانه، وذلك لا يجوز، وإنما تعطف الصفات بعضها على بعض.

وهذا القول مردود بدلالة الاسم الموصول على الذات مثله في ذلك مثل العَلَم، فهنا العطف ليس من قبيل عطف صفة على موصوف، بل من عطف ذات على ذات، والأحرى أن يكون البحث عن سبب العدول عن العلم (الله) إلى الاسم الموصول (مَن) الموصولة، وأحسب أن هذا العدول جاء للدلالة على أن علم الكتاب عند الله، كما أن أهل الكتاب يعلمون طرفًا منه، فلو لم يأت بـ(مَن) الموصولة لانحصر علم الكتاب في الله تعالى وحده، وهذا ما يتنافى مع ما جاء في الذكر الحكيم، في نحو قوله تعالى عن القرآن: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

والوجه الثاني- يحتمل أن تكون (مَن) الموصولة مع صلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره:

(١٢٥) يراجع: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٧٤/١. ومكي أبو طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ) ٢٣١/١. وأبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٤٤٨/١.

أعدل وأمضى قولاً، ونحو هذا مما يدل عليه لفظ: ﴿ شَهِيدًا ﴾[١٢٦].

٨- **المستثنى**، فجاءت (مَن) الموصولة مستثنى في استثناء تام مثبت، كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَ﴾ [هود: ٤٠]، فـ(مَن) الموصولة «في موضع نصب بالاستثناء»[١٢٧]، وهو «استثناء متصل»[١٢٨]، و(إلاّ) حرف للاستثناء، و(مَن) الموصولة اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب على الاستثناء، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: الجميع، وهو مفهوم من سياق الكلام، وجملة (سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ) صلة (مَن)، و(مَن) الثانية وصلتها (آمَنَ) عطف على (أهلك)، ومعنى الآية: أن الله تعالى أمر نوح بأن يحمل في السفينة «من كل زوجين اثنين، ويحمل أهله أيضًا إلا من قد سبق عليه القول، أي: إلا من كان في علم الله أنه لا يؤمن، أو إلا من كان في علم الله أنه يهلك.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: قوله: (وَأَهْلَكَ) أراد أهله خاصة، ثم استثنى من سبق عليه القول، وهو ابنه وزوجته وهما من أهله، أي: يحمل أهله الذين آمنوا معه إلا من سبق عليه القول من أهله أنه في الهالكين، ويحمل مع هؤلاء أيضًا من آمن من غير قومه[١٢٩].

ومن ذلك النوع ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَحَفِظۡنَٰهَا مِن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٍ ۝١٧ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ ۝١٨ ﴾ [الحجر: ١٧-١٨].

وفي (مَن) الموصولة ثلاثة أوجه:

الأول: نصب على الاستثناء المنقطع. والثاني: جر على البدل، أي: إلا ممن استرق. والثالث: رفع على الابتداء. و(فأتبعه): الخبر، وجاز دخول الفاء فيه من أجل أن (مَن) الموصولة بمعنى الذي، أو شرط[١٣٠].

والراجح النصب على الاستثناء، لكن الاستثناء متصل وليس منقطعًا.

وجاءت (مَن) الموصولة مستثنى في استثناء تام منفي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ۝٣٦ ﴾ [هود: ٣٦].

يجوز في (مَن) الموصولة في هذه الآية وجهان:

الأول: أن (مَن) في محل نصب مستثنى؛ لأن الاستثناء تام منفي.

والثاني- أن (مَن) في محل رفع فاعل[١٣١].

وأتت (مَن) الموصولة في استثناء ناقص، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، فذكر العكبري أن: «فيه ثلاثة أوجه:

أحدها- أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ رَحِمَ) فيه وجهان: أحدهما: هو استثناء متصل، و(مَنْ رَحِمَ) بمعنى الراحم، أي: لا عاصم إلا الله. والثاني: أنه منقطع، أي: لكن من رحمه الله يُعْصَم.

(١٢٦) يراجع في هذين الوجهين: ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣٢٠/٣.

(١٢٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ١٦٨/٢.

(١٢٨) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٦٩٨/٢.

(١٢٩) يراجع: أبو منصور الماتريدي: تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ١٣٢/٦.

(١٣٠) يراجع: أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٧٧٨/٢.

(١٣١) المصدر السابق، ٦٩٧/٢.

الوجه الثاني- أن عاصمًا بمعنى معصوم، مثل: ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ ﴾ [الطارق: ٦] أي: مدفوق، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، أي: إلا من رحمه الله.

والثالث- أن عاصمًا بمعنى ذا عصمة على النسب، مثل: حائض وطالق، والاستثناء على هذا متصل»[١٣٢].

والذي يترجح لدي الوجه الأول، وهو أن (عاصم) اسم فاعل على بابه، والمستثنى (مَنْ رَحِمَ) هو الله تعالى، وإنما عَدَل الحقُّ سبحان عن التعبير بلفظ الجلالة إلى الاسم الموصول وصلته (مَنْ رَحِمَ) لأمرين: الأول- تحاشي تكرار لفظ الجلالة من قريب، فلا يقال: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الله. أو القول: لا عاصم اليوم من أمر الله إلاه، بما يتنافى مع بلاغة الكلام. والثاني- أن التعبير بصفة الرحمة مما يتناسب مع المقام ويعبر عن الموقف، فهو مقام عذاب للكافرين ورحمة للمؤمنين، والآية تشير إلى الوضعيتين النقيضتين، فـ(لا عاصم) تشير للعذاب، و(من رحم) تشير إلى رحمة المؤمنين ونجاتهم.

٩- ففي كل هذه الآيات جاءت (مَن) الموصولة في محل جر بحرف الجر (عَلَى) في الآية الأولى، و(الباء) في الآية الثانية، و(منْ) في الآية الثالثة والرابعة، و(عن) في الآية الرابعة، واللام في الآية الخامسة، ... إلخ. وهذا يعني هذا أن (مَن) الموصولة تقبل جميع حروف الجر.

١٠- **اسم مجرور بالإضافة**، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٢٥].

(مَن) الموصولة في الآية اسم موصول في محلّ جرّ مضاف إليه، وصلته جملة (أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا...).

ومثله قول الله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ [الإسراء: ٣]. وقوله: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠ ﴾ [الكهف: ٣٠].

**الخاتمة:**

بعد هذه الرحلة الماتعة مع (مَن الموصولة في القرآن الكريم) أمكنني الوصول إلى النتائج الآتية:

**أولاً**- أكثر أنواع جملة صلة (مَنْ) ترددًا في القرآن الكريم، هو: الجملة الفعلية، وأكثر الجمل الفعلية جاء فعلها مثبتًا، ماضيًا كان هذا الفعل أو مضارعًا، وجاءت الصلة في مواضع قليلة جملة منفية، وجاءت كذلك جملة قسمية وجملة شرطية في مواضع قليلة.

**ثانيًا**- الأصل في (مَن) الموصولة أنها تختص بمن يعقل، لكنها استعملت لغير العاقل في القرآن وفي كلام العرب.

**ثالثًا**- الأولى أن يقال عن (مَنْ): إنها تختص بذوي العلم مع الله، ولا يقال: تختص بذوي العقل؛ لأنه سبحانه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل.

**رابعًا**- لم تأت (مَن) الموصولة اسمًا موصولاً عامًّا أو مشتركًا دائمًا على الأصل، بل جاءت خاصة غير مشتركة؛ فجاءت مفردًا لفظًا ومعنى، وجمعًا لفظًا ومعنى، وجاءت مذكرًا معنى ولفظًا، فليست (مَنْ) اسمًا موصولاً مشتركًا في كل حال.

**خامسًا**- جاءت (مَنْ) في جلِّ مواضعها في القرآن نكرة دالة على الشيوع، ولم تأت معرفة إلا في مواضع قليلة، وتنازعها التنكير والتعريف في بعض المواضع.

**سادسًا**- جاءت اللام المفتوحة الداخلة على (مَنْ) في صورتين: الصورة الأولى- جاءت مسبوقة بـ(إنَّ) الناسخة

(١٣٢) المصدر السابق، ٢/٧٠٠.

للجملة الاسمية، والإجماع على أنها – في هذه الصورة – لام الابتداء المفيدة للتوكيد. والصورة الثانية– جاءت مسبوقة بفعل، ووقع الخلاف فيها على أربعة أقوال: الأول– أنها لام ابتداء، والثاني– أنها لام قسم أو موطئة للقسم، والثالث– أنها لام قسم وابتداء للتوكيد، والرابع– أنها لام زائدة للتوكيد.

**سابعًا**– هناك من النحاة من قال بزيادة (مَن) الموصولة، والقول بالزيادة مما لا يليق أن يحمل كلام الله تعالى عليه، ومن ثم لا يجوز القول بزيادة (مَنْ).

وتوصي الدراسة بدراسة عناصر اللغة من خلال القرآن الكريم؛ لأنه عماد اللغة الفصيحة، وهو حاكم ألفاظها وأدواتها وتراكيبها وأساليبها ومعانيها، وإليه يرد ما اختلف فيه بشأنها.

**والحمد لله أولاً وآخرا**

**المصادر والمراجع**(١٣٣):

**أولا– القرآن الكريم جل من أنزله.**

**ثانيًا– الكتب:**

الأصبهاني، إسماعيل: إعراب القرآن، توثيق: فائزة عمر المؤيد (الرياض، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م).

الألوسي، شهاب الدين محمود: تفسيره (روح المعاني)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ).

الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار (مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ).

الأنباري، أبو بكر محمد: شرح القصائد العشر الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون، (دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة).

الباقولي، أبو الحسن: إعراب القرآن، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، (دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ).

البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م).

البغوي، أبو محمد الحسين: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م).

ابن بكار، الزبير: الأخبار الموفقيات، تحقيق: د. سامي مكي العاني، (عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م).

البيضاوي، ناصر الدين: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ).

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد: تفسيره (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، تحقيق: عدد من الباحثين، (دار التفسير، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م).

(١٣٣) تم ترتيب المصادر والمراجع هجائيًا، مع إهمال: (ال – أبو –ابن) عند الترتيب.

الجرجاني، عبد القاهر: دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآي والسور، دراسة وتحقيق: وليد أحمد صالح الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي (مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٨٧م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).

الجوجري، شمس الدين: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزء الحارثي، (عمادة البحث العلمي بالجامعة، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن: تفسيره، تحقيق: أسعد محمد الطيب، (مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ).

ابن الحاجب، عثمان: الأمالي النحوية، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان – الأردن، د. ت).

ابن حجر، امرؤ القيس: ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

أبو حيان، محمد: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

أبو حيان، محمد: البحر المحيط، (دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

أبو حيان، محمد: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، (دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٤٤٥هـ).

الخازن، علي: لباب التأويل في معاني التنزيل، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ).

الخراط، أحمد: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ).

الدرة، محمد: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، (دار ابن كثير – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

درويش، محيي الدين: إعراب القرآن وبيانه، (دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص، ودار اليمامة ودار ابن كثير – دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ).

الدعاس، أحمد وآخرون: إعراب القرآن الكريم، (دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ).

الدينوري، أحمد: المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (جمعية التربية الإسلامية – البحرين ودار بن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

الزجاج، أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

الزركشي، بدر الدين: البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتبي، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

الزمخشري، أبو القاسم محمود: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، (دار الريان للتراث – القاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

الزمخشري، أبو القاسم محمود: المفصل في صنعة الإعراب، د. علي بو ملحم، (مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م).

ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد: تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبي عبد الله حسين عكاشة ومحمد مصطفى الكنز (الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م).

ابن السراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت).

السمرقندي، أبو الليث نصر: تفسيره (بحر العلوم)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

السمعاني، أبو المظفر: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس غنيم، (دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

السمين، أحمد: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (دار القلم، دمشق، د. ط. د. ت.).

سيبويه، عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

السيرافي، الحسن: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م).

السيرافي، يوسف: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف).

السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، تحقيق: غريد الشيخ (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت).

السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م).

ابن الشجري، هبة الله: أماليه، تحقيق: محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م).

ابن شداد، عنترة: ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي، (المكتب الإسلامي، سوريا، د. ت).

الشنتمري، الأعلم: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

صافي، محمود: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، (دار الرشيد – دمشق، ومؤسسة الإيمان – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

صالح، بهجت: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ).

الطبراني، أبو القاسم سليمان: التفسير الكبير، تحقيق: هشام عبد الكريم البدراني الموصلي، (دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م).

الطبري، ابن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د. ط، د. ت).

ابن عادل، عمر: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

ابن عجيبة، أحمد: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، (نشره: د. حسن عباس زكي، ١٤١٩هـ).

ابن عصفور، أبو الحسن علي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنس بديوي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).

العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت، د. ط).

علوان، عبد الله وآخرون: إعراب القرآن الكريم، (دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، (المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

الفارسي، أبو علي الحسن: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، (دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.).

الفراهيدي، الخليل: الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، (الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

ابن فرحون، بدر الدين: العدة في إعراب العمدة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، (دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى، د. ت).

الفرزدق، أبو فراس همام: ديوانه، ضبط: إيليا الحاوي، (منشورات دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م).

القاسمي، جمال الدين: تفسيره (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ).

القالي، أبو علي إسماعيل: الأمالي، (دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م).

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله: الشعر والشعراء، (دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ).

القرطبي، محمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

القزاز، محمد: ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، (دار العروبة، الكويت).

القشيري، عبد الكريم: لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، د. ت.).

ابن قميئة، عمرو: ديوانه، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).

القيسي، مكي أبو طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ).

ابن القيم، برهان الدين: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عوض محمد السهلي، (أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٧م).

الماتريدي، أبو منصور: تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

ابن مالك، بدر الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

ابن مالك، محمد: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

ابن مالك، محمد: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (عالم الكتب، بيروت، د. ت.).

المحلي، جلال الدين. والسيوطي، جلال الدين: تفسير الجلالين، (دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى).

المرادي، أبو القاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢).

ناظر الجيش، محمد: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، (دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ).

النحاس، أبو جعفر: إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ).

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد: العقد الفريد، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ).

النحاس، أبو جعفر: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ).

النسفي، أبو البركات: تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بديوي، (دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات يوسف هبود، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط. د. ت.).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ت).

الهمذاني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

الواحدي، أبو الحسن علي: التفسير البسيط، (عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ).

ابن الوردي، عمر: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: عبد الله علي الشلال، (مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

ابن يعيش، علي: شرح المفصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

**ثالثًا- الرسائل الجامعية:**

الدماميني، بدر الدين: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن محمد المفدى ومحمد السعيد عبد الله عامر، (رسالتا دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

الرماني، أبو الحسن: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف عبد الرحمن ناصر العريفي، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

القريناوي، مطيع: الأسماء الموصولة العامة في القرآن الكريم – دراسة نحوية دلالية، (رسالة ماجستير – قسم اللغة العربية بكلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة – ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله: حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ-١٤٤٠م).

**رابعًا- الأبحاث والمقالات:**

عبد الرحمن، إبراهيم: الواو المسماة (واو الثمانية) – دراسة في البلاغة القرآنية، (بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

عبد الله، إيمان: الأسماء الموصولة العامة في سورة البقرة – دراسة نحوية تطبيقية، (بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة الموصل – العراق، المجلد: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٩م).

فتحي، عبد الجبار: (مَن) الموصولة في القرآن الكريم بين التعريف والتنكير، (بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة الموصل – العراق، المجلد: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٩م).

إبراهيم، فيصل: الموصولان العامان (مَن) و(ما) والموصولات الخاصة – دراسة في السلوك التوزيعي، (بحث منشور في مجلة الآداب الصادرة عن قسم اللغة العربية بكلية الآداب واللغات – جامعة منتوري قسنطينة بالجزائر، العدد: ٦، السنة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).